الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2016

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et de Sciences de Gestion
Département de Sciences Economiques
Réf:...../D.S.E/2016

الموضـــوع

دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية

-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة بسكـــرة -

مذكـرة مقـدمة كجـزء من متطلبات نيل شهادة الماستر فـي العلوم الاقتصادية

تخـصـص :نقود و مالية

إعداد الطلبـة :

- ناجي حليمة

إشراف الأستاذة:

خنشور جمال

السنة الجامعية: 2015- 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

صدق الله العظيم.

(سورة البقرة الآية: 286)

التشكرات

قبل كل شيء اشكر الله عز و جل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم وأعطانا من القوة و القدرة ما تحتاج للوصول إلى هذا المستوى وإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بأرقى و أسمى عبارات الشكر الجزيل إلى من يقول فيهم الشاعر:

قم للمعلم وفه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا

الأستاذة : مودع والتي لم تبخل علينا بإرشاداتها و توجيهاتها.

إلى كل أستاذ علمنا حرفا خاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

إهداء

إلى أرواح جداي الطاهرة في سماء عالية رحمهما الله

إلى من كان له الفضل الكبير في نجاحي والدي العزيز حفظه الله ورعاه

إلى من تسهر على راحتي أمي العزيزة أرضاكما الله عني ان شاء الله

إلى من شاركوني الفرح والحزن وأجمل الذكريات إخوتي العزاء إلى زوجي الغالي

حفظه الله لي إلى كل عائلتي دون استثناء

إلى صديقتي وأختي وزميلتي ورفيقة دربي **بيبط نعيمة**

إلى صديقتي الغالية **نسرين نوبلي**

إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور جمال خنشور

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل من يتمنى لي النجاح

أتمنى لكم التوفيق

الشكر والحمد لله على كل شيء

حليمة ناجي

البسملة.

التشكرات.

الإهداء.

مقدمة.

الفصل الأول: ماهية البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المطلب الأول:.نشأة البنوك التجارية.

المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية.

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية.

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهميتها.

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية.

المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية.

المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية.

المبحث الثالث: ماهية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث :عوامل واستراتيجيات التنمية الاقتصادية .

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالبنوك التجارية.

المبحث الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول:تعريف التمويل.

المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: مشاكل مصادر التمويل وإجراءات إنعاشها في الدول النامية.

المطلب الأول: عوائق مصادر التمويل الداخلي.

المطلب الثاني: عوائق مصادر التمويل الخارجي.

المطلب الثالث: الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل

المبحث الثالث: دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول:الائتمان المصرفي.

المطلب الثاني: الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الادخار والاستثمار.

المطلب الثالث: الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال التجارة الخارجية.

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي لدور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة بسكرة–

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR.

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR.

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية و أهدافه.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.

المبحث الثاني: منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: إجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المطلب الثالث: آجال معالجة ملفات القروض.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمشروع إحدى المؤسسات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأثره على التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: دراسة مجموعة من القروض المقدمة خلال الفترة من 2010 إلى 2013.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي.

المطلب الثالث: اثر المشروع على التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل .

الخاتمة.

قائمة المراجع.

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال.

فهرس المحتويات.

الملاحق.

مقدمة

تلعب البنوك التجارية دورا مهما في الاقتصاد الوطني حيث يحتل القطاع البنكي مركزا رئيسيا في معظم المجالات الاقتصادية والمالية ، وان ازدهار الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا من خلال العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية عن طريق سياساتها الاقراضية التي تسعى من خلالها إلى استهداف القطاعات الأكثر إنتاجاوالأكثر حاجة للتمويل من جهة وتحقيق أهدافها العامة من جهة أخرى .

إن مختلف العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية تتماشى وفق معايير محكمة يعتمدها البنك ، ولها شروط ومراحل يجب أن يتبعها بداية من تقييم الجهة الطالبة للقرض كما تتدخل الدولة عن طريق البنك المركزي بالرقابة على منح الائتمان من طرف البنوك التجارية .

إن البنوك التجارية هي المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية وتتدخل في جميع القطاعات والأنشطة ومنه لا يمكن أن ينشا اقتصاد قوي أو حتى ضعيف بدون البنوك التجارية ، وهي الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية ،ولمعرفة دورها الهام في الاقتصاد نحن بصدد الإجابة على الإشكالية الآتية :

❖ **الإشكالية :**

– ما هو دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية ؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

1– ما هي أهم مصادر التنمية الاقتصادية ؟

2– أين يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية؟

3– هل يتطور حجم القروض التي يقدمها ابنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة– بصفة متواصلة؟

4– هل تساهم المشاريع الاقتصادية التي يمولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة– في دفع عجلة التنمية؟

❖ **الفرضيات**

1–تعتبر البنوك التجارية من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية نظرا للاهمية التي تحظى بها في المجال الاقتصادي.

2-يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال عمليات الادخار والاستثمار والتجارة الخارجية.

3- نعم إن حجم القروض التي يقدمها ابنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة- تزداد بصفة متواصلة عاما بعد عام مما يجعل التنمية تتطور اكبر.

4- نعم إن المشاريع الاقتصادية التي يمولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة- تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

❖ **أهداف الدراسة:**

- معرفة دور القروض المقدمة من البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية.

- معرفة مدى تطور الاقتصاد من خلال تطور البنوك التجارية.

- معرفة الجوانب التي يتممن خلالها تمويل التنمية الاقتصادية.

❖ **منهج البحث :**

- استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي حيث قدمنا فيه تعريف للبنوك التجارية وتعريف للتنمية الاقتصادية ووضحنا علاقة البنوك التجارية بتمويل التنمية الاقتصادية كما قام البحث بتطبيق هذه الدراسة على احد عملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة بسكرة -لمعرفة الإضافة المقدمة للاقتصاد من خلال قيامه بتقديم قرض لأحد العملاء للقيام بمشروع تنموي وبالتالي معرفة مدى مساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

❖ **حدود الدراسة :**

- **مجتمع الدراسة** :بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة بسكرة-لأنه البنك الوحيد الذي سمح بإعطاء المعلومات اللازمة لإنجاز الدراسة.
- **فترة الدراسة** :فترة الدراسة هي 4 سنوات من 2010 الى 2013تتم تحديد هذه الفترة للدراسة لانها قد شهدت ارتفاعات في كمية القروض الممنوحة.

❖ **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الاقتصاد و هذه الدراسة ضرورية للتعريف بما تحققه البنوك التجارية للاقتصاد من منفعة كبيرة وهذا لتعريف الطلبة المقبلين على التخرج عن العروض المقدمة من طرف البنوك حتى لا يصبحون عاطلين عن العمل بعد التخرج ويقولون لا يوجد عمل بل على العكس إذا أقام احدهم مشروع فهو بذلك سينفع نفسه ويوظف أشخاص معه وتتبع أهمية الدراسةالأهمية التي تحظى بها البنوك التجارية والتقليدية في الاقتصاد.

❖ **هيكل الدراسة :**

– تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث تم في الفصل الأول التطرق إلى والبنوك التجارية و التنمية الاقتصادية من الجانب النظري، وفي الفصل الثاني تم الربط بين المتغيرين وإظهار العلاقة بينهما من خلال مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، أما في الفصل الثالث فقد تم اختيار احد المشاريع التي قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويلها وما نتج عن تمويلها لهذا المشروع.

❖ **الدراسات السابقة :**

لم يتم اختيار هذا الموضوع من العدم ولكن قد تم الاطلاع على العديد من الدراسات من اجل اختيار موضوع التي سيتم القيام بها ولقد كان هناك انجذابإلى بعض المواضيع التي كانت تجسد بعض الأفكار ومن بين هذه المواضيع كان هناك موضوع شكل الركيزة الأساسية في اختيار الموضوع حتى انه معنون بنفس عنوان الدراسة المختارة ولكن تم أخذه بطريقة مختلفة ومراجع مختلفة حيث كانت الدراسة **بعنوان: دو رالتمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر**– مذكرة ماجستير من إعداد الطالبة :جمعون نوال ، سنة : 2005/2004. بجامعة: الجزائر.

وكانت **إشكالية** هذه الدراسة :**كيف تساهم البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية ؟**ضمن هذه الإشكالية تتدرج **أسئلة فرعية** كما يلي:

1– ماهي البنوك التجارية ؟

2– ما هي السياسات المنتهجة من طرف البنوك في تحقيق التنمية ؟

3– ما مدى مساهمة هذه البنوك في التنمية ؟

تبعت هذه التساؤلات بعض **الفرضيات** :

1- تلعب البنوك التجارية دور الوساطة بين فئة المستثمرين والمدخرين .

2- تختلف السياسات المتبعة من طرف هذه البنوك في عملية التمويل تبعا لاختلاف أنواعها .

3- للبنوك التجارية دور كبير وفعال في التنمية الاقتصادية .

هذه الدراسة لم تنفرد وحدها في التشجيع لاختيار الموضوع بل كانت هناك دراسة اخرى اكدت فكرة اختيار الموضوع وهي بعنوان : **دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة حالة بنك البركة** -بسكرة- ، مذكرة ماجستير ،من إعداد:خامرة السعيد ،سنة :2005/2004.بجامعة بسكرة.

وكانت **إشكالية** هذه الدراسة كما يلي : **ما هو دور القروض البنكية في التنمية الاقتصادية ؟** مع مجموعة من **التساؤلات** الفرعية :

1- وهو مفهوم القروض وما هي ضماناتها والمخاطر المترتبة عنها ؟

2- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية وما أهم نظرياتها وسياساتها؟

3- كيف يمكن تحديد الجدوى التنموية للمشاريع الممولة ؟

تبعتها **فرضيات:**

1- تعتبر القروض البنكية احد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ذات الأهمية الكبيرة في تطوير الاقتصاد .

2- للقروض البنكية دور فعال في إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك من خلال توفير مناصب شغل والمساعدة على زيادة الاستثمار .

3- دراسة الجدوى وتحقيق أهداف التنمية تكون من خلال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع التنموية .

وفي الأخير تبلورت الفكرة حول الموضوع المختار وهو موضوع البحث والمعنون ب:

دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية

الفصل الاول

تمهيد

تحظى البنوك التجارية أهمية بالغة في أي اقتصاد،حيث تساهم بشكل كبير في زيادة نموه، أي أنها من الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث وكذلك العصب المحرك له وترتبط أهمية البنوك التجارية بنسبة الزيادة الحاصلة في عملية التنمية من خلال البنوك التجارية ولفهم الموضوع سنقدم بداية هذا الفصل من اجل تعريف البنوك التجارية ونبعض الأمور التي تخص البنوك التجارية وأيضا سوف نسلط الضوء على ماهية التنمية الاقتصادية التنمية الاقتصادية،وللقيام بهذا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالآتي :

- **المبحث الأول:**ماهية البنوك التجارية.
- **المبحث الثاني:**عمليات البنوك الجارية.
- **المبحث الثالث:**ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية[1]

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل العراق القديم, بلاد ما بين النهرين في الألف الرابع قبل الميلاد.

أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى لفكرة الصراف (الصيرفي) الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية.

أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة في القرون الوسطى – القرن الثالث عشر والرابع عشر– بعد ازدهار المدن الايطالية خاصة جنوه وفلورنسه , على اثر الحروب الصليبية . فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش. كما أن العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواء عن طريق النهب أو الشراء.

وترتب على كل هذا النشاط تكدسا في الثروات ونموا متزايد للفعاليات المصرفية. وكان التاجر والصائغ والصيرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير وقد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية .ثم بدا تحويل الودائع من اسم لاسم (أي نقل الحق في قيمتها) بحضور الطرفين , وفيما بعد بمجرد التظهير , وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله (أي بدون تعين اسم المستفيد) التي انبثق منها الشيك وكذلك البنكنوت (أي النقود الورقية بشكله الحديث).

وحيث لم يكتفي الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يحصلون عليها منهم .وفي مرحلة لاحقة عملوا على استثمار الودائع التي لديهم _ أي مال الغير المودع عندهم _ بإقراضها الأفراد نظير فائدة (بعد أن لاحظوا أن جانبا كبيرا من هذه الودائع يظل راكدا بدون أن يسحب علاوة على تيار الودائع الجديدة).وقد وراء حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة.

[1] شاكر القزويني،**محاضرات في اقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الخامسة ،2004-2011،ص 25.

وباختصار قبول الودائع، الإقراض من المال الملوك, الإقراض من مال الغير(من الودائع).

ولم تقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد, فقد احذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم (وهذا هو السحب على المكشوف) مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون , المر الذي دفع المفكرين في أواخر القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت صرفية حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.

وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفية إلى بنك.

وأقدم بنك حمل هذا الاسم هو بنك " برشلونة" (1401) وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات , أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية" فينيسيا " عام (1587) (rialtabancadella piazza di)وجاء بعده بنك أمستردام عام(1609)الذي أنشأته بلدية أمستردام لكي ترعى حسن تسييره وتضمن ودائعه.

وعلى اثر الاكتشافات الجغرافية الكبرى بدا مركز الثقل في التجارة ينتقل ابتداء من القرن السادس عشر من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي , وخاصة بعد أن أصبح البحر الأبيض غير امن بالنسبة لأوروبا (اندحار الصليبين نهائيا .بعد سقوط القسطنطينية وتنامي القوة العسكرية الإمبراطورية العثمانية . تزايد ما تسميه أوروبا " القرصنة البحرية ".....الخ) وقد شهد الساحل الأوربي المطل المحيط الأطلسي ارتفاع شان اسبانيا والبرتغال (السباقتين في الاكتشاف والفتوحات)ثم هولندا ثم انكلترا وفرنسا. وقد ازدهرت الأعمال الصيرفية في هذه الدول نتيجة تدفق الخيرات والمعادن النفيسة عليها , في القرنين السادس عشر والسابع عشر .ومنذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا وكان أكثرها صغيرا وعائليا (لضمان حماية المودع , باعتبار أن ثروة العائلة تسند وديعة المودع وتشكل ضمانا إضافيا).[1]

وقد زادت وظائف البنوك . فبالإضافة إلى الخصم قد توسعت الإقراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود وبمجيء الثورة الصناعية والدخول في عصر الإنتاج الكبير القائم على تقسيم العمل والذي يحتاج تسييره لأموال كبيرة , أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى في القرن التاسع عشر وتأخذ شكل شركات المساهمة . واعتبارا من النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض متوسط وطويل الأجل وهو ضروري لتكوين رأس المال الثابت (الأبنية و المكائن) الذي لا يؤتي ثماره إلا بعد فترة طويلة نسبيا , زمن تلك الثمار يفترض تسديد الدين .

[1] شاكر القز ويني،**نفس مرجع سابق** ،ص 26و27.

وفي أواخر القرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية (ومن مظاهرها تكتل المنتجين بشكل كارتل واندماج المشروعات بشكل ترست واستحواذ القوي منها على الضعيف..)

بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو بطريق الشركة القابضة (أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى). وقد توسع نطاق حركة التركز بعد الحرب العالمية الأولى في معظم البلدان الرأسمالية.

وقد صاحب ذلك ازدياد تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك , فقصرت حق إصدار الأوراق النقدية – البنكنوت – على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية , في حين ظلت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية وخاصة خلق نقود الودائع.

والبنوك المركزية تأخر ظهورها نسبيا السويد(1668) , انجلترا (1694) , فرنسا(1800).وقد تضمن نشاطها في البداية إصدار النقود إلى جانب البنوك الأخرى وتولي الأعمال المصرفية الحكومية جنبا إلى جنب مع الأعمال المصرفية العادية . وفي القرن التاسع عشر انفردت وحدها بإصدار النقود (1832في انجلترا , 1848في فرنسا), وبدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره , وفي استخدام سعر الخصم كأداة لتحديد حجم الائتمان. وفي القرن العشرين استقرت وظيفتها كبنك البنوك – أي المقرض الأخير لها – هكذا نشأت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الآجل والثقة وهكذا واكبت نشوء الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية إلى رأسمالية احتكارية بل واستمرت أيضا في عهد الاشتراكية ولكن هذه المرة , بقصد خدمة وفائدة المجتمع بأسره .

وقد رأينا في هذا السرد المختصر لتاريخ البنوك كيف أنها ورثت فعاليات التاجر الذي يقبل الودائع والصائغ الذي يقبل الودائع المعدنية والصيرفي الذي يتبادل العملات والمرابي الذي يقرض الغير بالربا, ثم أضافت لكل تلك الفعاليات خدمات أخرى متعددة سنراها فيما بعد [1].

[1] شاكر القزويني،**نفس المرجع سابق**، ص ص27،28.

المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية

أعطيت عدة تعاريف للبنوك التجارية من طرف مختلف الكتاب والاقتصاديين ولكن معظمها تتشارك في نفس الخصائص التي تتميز بها هذه البنوك

1. "يعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الايطالية بانكو BANCOوهي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ،ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ، ثم بعد ذلك أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود"[1].
2. "البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تتخصص في تلقي الودائع ،ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المكملة مثل شراء أو بيع أوراق تجارية وتحصيل كبوناتها ،وتحصيل الأوراق التجارية ،وخصم الكمبيالات وقبولها ،وشراء وبيع العملة الأجنبية ،وفتح اعتمادات مستندية وإصدار خطابات الضمان ،وتأجير الخزائن الحديدية ..الخ"[2].
3. "يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض و الاقتراض) ،إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء ويفتح لهم حسابات لديه ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أولأجل كما يقدم القروض لطالبي التمويل"[3].
4. "البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية ومبادلة النقود المصرفية والودائع الحاضرة ،كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات، والسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية [4]".
5. "يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان ،والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من إن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذاالمضمار إلاأنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء "[5].

---

[1] نفس المرجع. ص24.

[2] عبد القادر عطية ،**اتجاهات حديثة في التنمية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2003/2002.ص12.

[3] الموسمي ضياء مجيد،**الاقتصاد النقدي–المؤسسات النقدية–البنوك التجارية–البنوك المركزية** ،مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية ،2000. ص273.

[4] الصادق سعيدات و تومي زرباني وقرعاني،**دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة،2013/2012، ص3.

[5] سامر جلدة,**البنوك التجارية والتسويق المصرفي** ،دار أسامة للنشر والتوزيع, الأردن ،2009،ص13.

خصائص البنوك التجارية :

من التعاريف السابقة نستخلص إن البنوك التجارية تتميز ببعض الخصائص أهمها [1]:.

- القدرة على منح الائتمان عن طريق إضافة نقودا مصرفية إلى كمية النقود.
- يعتمد الجزء الأكبر في مواردها على الودائع .
- العوامل المؤثرة في حجم الودائع ونوعيتها على مستوى البنوك التجارية هي :
  - الصورة الذهبية للبنك لدى الجمهور .
  - تشكيلة الخدمات المصرفية الاسمية والنوعية التي يقدمها البنك .
  - سياسات البنك ومركزه المالي سواء كان قويأو ضعيف.

[1] مشقوف عفاف و مصمودي فاطمة الزهراء ،**دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،2015/2014،ص7و8.

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية[1].

يمثل البنك التجاري أهمية كبيرة في الاقتصاد تختلف حسب الوظائف التي يؤديها ،وقد اشار البعض ان اهداف البنك التجاري تنقسم إلى ما يلي :

1- أهداف عامة:

هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة المصرفية للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات اكبر من المنافسين في السوق المصرفية .

2- أهداف وظيفية:

وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثلاالأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء واختيار العمالة كغيرهما.

كما أشار البعض الأخرأنأهداف البنك التجاري تتضمن ما يلي :

1- أهداف عامة:وهي التي تتركز على تعظيم القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الأجلالطويل.
2- أهداف فرعية: وهي مجموعة الأهداف التي تتمثل فيما يلي:

تحقيق الأمان:أي العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة وعدم كفاية رأس المال والانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في النشاط أوأكثر من أنشطة البنك التجاري.

الخدمة: يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الأجل الطويل مع مراعاة ظروف المنافسة.

النمو: وهو يرتكز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية .

[1] محمد سمير احمد،الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية،دار المسير للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى 2009،ص120.

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهميتها.

يتضمن هذا المبحث أهم وظائف البنوك التجارية وموارها واستخاماتها و

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف مختلفة إلى جانب الوظيفة الأساسية وهي خلق النقود الكتابية وسنتطرق إليها فيما يلي [1]:

1. خلق نقود الودائع: يعتبر خلق النقود الكتابية من أوسع النقود انتشارا في المجتمعات الحديثة ، الفكرة الأساسية تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة على تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم التي في البنوك التجارية .
2. قبول الودائع: يعتبر من أهمالأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية ،حيث يتم خلق النقود المصرفية عن طريق هاته الودائع وهي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية .وهي على عدة أنواع: (ودائع جارية ،ودائع لأجل،ودائع بإخطار، ودائع الادخار ...)
3. تقديم القروض:وهو ما يعرف بمنح الائتمان،حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض يعتبر من المهام التقليدية للبنوك التجارية ،حيث يقوم البنك التجاري بتقديم مبلغ معين لمدة معينة لأحد العملاء مقابل قيام هذا الأخير بالالتزام شروط وضمانات معينة ودفع فائدة على المبلغ المقترض في الوقت المتفق عليه وتتنوع القروض إلى عدة أنواع :(قروض بدون بضمان ،قروض بضمانات مختلفة ،قروض بضمان شخصي).
4. خصم الأوراق التجارية :يعتبر هذا الإجراء من أهم الوظائف في العصر الحديث وتزداد أهميته بازدياد المعاملات الآجلة بين الأفراد في المجتمع ،فالتاجر يبيع بأجل ويحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في فترات مستقبلية مقابل مبيعاته،وفي حال احتياجه للمال سيلجأ للبنك ليخصمها له فيحصل التاجر على المبلغ اقل من المبلغ الذي كان سيحصل عليه في تاريخ استحقاق الكمبيالة ويستفيد البنك من سعر الخصم في تاريخ استحقاق الكمبيالة .

[1] بركان حجيلة و جراد فاطمة ،**التحليل المالي في البنوك التجارية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ،جامعة البويرة ،2011/2010،ص6/5/4.

5. الإشراف والرقابة :تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأمواللتأكد من تستخدم فيما رصدت له من أغراض ،وللتأكد من مدى ما حققته من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي مولتها.
6. بعض الوظائف الأخرى :

- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح اعتمادمستندي .
- القيام بتحصيل مستحقات العملاء من أي مصدر (شيكات ،كمبيالات ،اذونات ،أسهم ،.....)
- منح الفوائد على الودائع للعملاء.
- التعامل في الأوراق المالية سواء لصالح العملاء أو لصالحه .
- استبدال العملات الوطنية بالأجنبيةوالعكس.

المطلب الثاني:موارد واستخدامات البنوك التجارية.

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية، رغم اختلافها عنها من حيث طبيعة نشاطها إلا أن لكليهما مصادر تمويل واستخدامات.

I. **موارد البنوك التجارية :** تحصل البنوك التجارية على الأموال التي تقوم بإقراضها للعملاء من خلال مجموعة من الموارد وتتنوع هذه الموارد ذاتية وموارد غير ذاتية سنوضحها كما يلي [1]:

- الموارد الذاتية (الداخلية): وتشمل :

–رأس المال : ويتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك ،وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم وهو بمثابة حساب مدين للمؤسسين .ومع ذلك فهو يعتبر مؤشر لمتانة المركز المالي للبنك وعادة تفرض التشريعات البنكية حدودا دنيا على رأس المال ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس ،ولكنها تحول دون سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس أو مواجهة خسارة ما لتلبية عرض استثماري معين .

– الاحتياطات :هي ذلك الجزء المقتطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله وتقسم إلى قسمين:

- الاحتياطي القانوني:وهي ما يلزم البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه.
- الاحتياطي الخاص: يحدده مجلس إدارة البنك ،وهو نسبة من الإرباح السنوية ،ويحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة متوقعة ،ويعتبر هذا الاحتياطي اختياري.

- الموارد غير الذاتية (الخارجية):وتشمل:

– الودائع : يمثل هذا القسم من الحسابات المبلغ الأكبر من خصوم البنك ،وهو يتكون من المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية ،وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير .

– شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع :هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق .

[1]علي بو عبد الله ,**وظائف الإدارة المصرفية** , رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة بسكرة ،2006/2005،ص06.

– مستحق للبنوك : ويمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أوأجنبية ،حيث تنشا هذه الالتزامات عند نقص السيولة .

II. استخدامات البنوك التجارية[1] :

تقوم البنوك التجارية بتوزيع مواردها بين مختلف مجالات الاستثمار ،والتي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة وتحقيق الأرباحومن اجل ذلك فان البنوك تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزءا آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية ، غير أنها لا تدر ربحا كبيرا كسندات الخزينة والأوراق التجارية ، ثم توزع ما تبقى من أموالها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون اقل سيولة ولكنها تدر ربحا اكبر.

- 1– الأرصدة النقدية الجاهزة :

تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية يحتفظ بها البنك كاحتياطات أوليةولا يترتب على وجودها أي عائد وان كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها .

- 2– السندات الحكومية :

هي التي تصدرها الدولة وتعتبر بمثابة احتياطات ثانوية وهي قابلة للتحويل إلى سيولة جاهزة بسرعة دون تحمل خسائر .

- 3– القروض :

تمثل القروض مصدر الإيرادالأكبرللبنك ، كما تمثل اكبر الاستثمارات جاذبية نظرا لارتفاع نسبة العائد المتولد عنها .

- 4– الاستثمارات ذات العائد المرتفع :تتميز بارتفاع ربحيتها وانخفاض سيولتها إلىادني حد ممكن مقارنة بأوجه الاستثمارات السابقة ،وهي تأخذ شكل أسهمأو سندات في المؤسسات الصناعية أو التجارية ، كما تتميز أيضا بارتفاع درجة المخاطرة .
- 5– الأصولالثابتة :تمثل الأصول المادية مثل المباني ،المعدات .....الخ.

[1] عاشوري صورية ,**دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية** ,رسالة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة سطيف ،2011، ص12/11.

– اعتمادا على ما سبق يمكن تلخيص أهم عناصر ميزانية البنك التجاري كما يلي:

الجدول رقم (1): ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
الأرصدة النقدية الجاهزة	**رأس المال**
– نقد في الصندوق .	– رأس المال المدفوع .
– أرصدة لدى البنوك الأخرى.	– الاحتياطات .
– أرصدة سائلة أخرى .	– الأرباح المحتجزة.
محفظةالأوراق المالية	**الودائع**
– سندات الحكومة .	– ودائع تحت الطلب.
– أسهم وسندات غير حكومية.	– ودائع توفير.
القروض	– ودائع لأجل.
– قروض قصيرة الأجل.	**قروض طويلة الأجل**
– قروض طويلة الأجل.	– الاقتراض من سوق رأس المال .
حسابات قيد التحصيل	**قروض قصيرة الأجل**
أصول ثابتة أخرى	– الاقتراض من البنوك الأخرى .
	مصادر تمويل أخرى
	– تأمينات مختلفة.
	– أرصدة مستحقة الدفع.
	– حسابات دائنة.

المصدر: رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف مدخل تحليل يكمي معاصر**،دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان،2008.ص52.

المطلب الثالث: أهمية ومبادئ البنوك التجارية

أولا: أهمية البنوك الجارية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الموفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي:

- ✓ بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال إن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة للاثنين.
- ✓ بدون المصارف تكون المخاطرة اكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- ✓ نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة العالية .
- ✓ يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- ✓ إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود .
- ✓ تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين ، فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها.
- ✓ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر و تصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة. [1]

ثانيا: مبادئ البنوك

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظيفتها ، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتهم ، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي :

- ✓ **السرية** : وهو عامل يجب أن يتوفر بين البنك والعميل ، فلا يجب للبنك أن يخبر أحدا عن أسرار عملاءه ويستثني الالتزام بهذا المبدأ عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن احد المتعاملين مع البنك .

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2006، ص 19.

- ✓ **حسن المعاملة** :أساس تمويل العميل العرضي إلى عميل دائم هي طريقة معاملة البنك له ، لذا فواجب البنك اختيار العاملين بعناية فائقة مع تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة لعملائه .
- ✓ **الراحة والسرعة** :إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك والسرعة في الإجراءات
- ✓ **كثرة الفروع** :يسعى البنك دائما إلى توسيع نشاطه وذلك بفتح فروع في مختلف المناطق وهذا يعود عليه بفوائد كثيرة منها :
  - تسهيل معاملات على العملاء بعدم انتقالهم إلى إدارة البنك
  - البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبرى ، فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع ، ويقل عند الاحتياطي النقدي على تبادل المساعدات بين الفروع .

السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويله للنقود من جهة إلى جهة أخرى[1].

[1] دحاوي عربية سعاد، **دور القروض في تفعيل الاستثمارات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ملحقة مغنية، سنة 2014/2013، ص3.

المبحث الثاني:ماهية التنمية الاقتصادية

قبل التطرق لمصادر التنمية الاقتصادية وجب علينا إعطاء تعاريف لها وتوضيح العوامل المؤثرة فيها وكذا أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

إن مصطلح التنمية يعني أشياء مختلفة إلى مختلف الأشخاص ،ولهذا من الضروري إن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول ولقد اختلفت الآراء عند الاقتصاديين والكتاب حول مفهوم التنمية إلاأنها اجتمعت على إن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتجاوزت بذلك مفهوم النمو الاقتصادي:

1. "عرفت التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي"[1].
2. "هي عملية حصر لكافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي ،ثم إيجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد أكفا استخدام ممكن بما يتفق اكبر معدل للتنمية ،والتقدم الاقتصادي وبما يعود عامة على الشعب بأخير والرفاهية وهي عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد"[2].
3. "هي نشاط مخطط له يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة و إنتاجية عالية " [3].
4. "هي مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين ونؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواته الذاتية ،لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع ،وتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية "[4].

---

[1] مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**،دار وائل للنشر والتوزيع ،2007،ص122.

[2] احمد محمد اسماعيل برج،التنميةالاقتصادة والتطبيق العملي لها–في الفقه الاسلامي–،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،2014/2013،ص27.

[3] السبتي وسيلة،**تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولايةبسكرة)**،مذكرة ماجستير ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2005.ص04.

[4] خشيب جلال ،**النمو الاقتصادي** ،شبكة الالوكة ، بدون ذكر السنة ،ص06.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية[1].

– للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم و بالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة.

و سنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية:

1.زيادة الدخل القومي : تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذالك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة أهلها و تزايد نمو عدد سكانها و لا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي.

–و الدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، أي ذالك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة و ليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمها عوامل معينة ، كمعدل الزيادة في السكان و إمكانيات البلد المادية و الفنية مثلا فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي ، فكلما توفرت أموال أكثر و كفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي و بالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا و عموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

2. رفع مستوى المعيشة : يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ، ذالك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان ، و بالدرجة كافية للتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي ، فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذالك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون

[1] محمد عبد العزيز عجمية و ،صبحي تادريس قريصة، **مذكرات في التنمية والتخطيط**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية،1986،ص64.

نظام توزيع هذا الدخل مختلا.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل و بالتالي انخفاض مستوى معيشة ، و كذالك الحل لو كان نظام توزيع الدخل مختلا و في هذه الحلة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي و هي عادة تكون قلة من الناس ، و بالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض ،و بما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة و العكس كلما كان منخفضا كلما دل ذالك على انخفاض مستوى المعيشة ، لذالك لا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشة و تحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة و طريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى ، فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا و ذالك بالتحكم في معجل المواليد و الهبوط بيه إلى مستوى ملائم و من ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

3. تقليل التفاوت في الدخول في الثروات[1]: هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فزوقا كبيرة في توزيع المد خول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته و تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي ، و هذا التفاوت من توزيع الثروات و الدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين: حالة من الغنى المفرط و حالة من الفقر المدقع.

إضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع و ما يستهلكه و كلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع ، ذالك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك ، إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز

[1] نفس المرجع.

الإنتاجي ، و زيادة تعطل العمال ، ذالك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع و خدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الأعمال و بالتالي زيادة تشغيل العمال ، لذالك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخول و الثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها[1].

4. تعديل التركيب النسبي: هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي ، و نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي ، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط ، و البحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية ، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ، و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة .

5. رفع مستوى الحياة: وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية و يتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:

أ- ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة و نحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.

ب- ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي و خصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع و التحفيز .

ج -ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدما لكنه تضمن و بنفس الوقت وعيا حادا اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جدا.

د- توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة أو بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية[2].

[1] و [2] نفس المرجع .

المطلب الثاني : عوامل واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

i. عوامل التنمية الاقتصادية[1]

1- عناصر التنمية :

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات ، التي يجب الاهتمام بها من اجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة ، ونذكر منها مايلي :

أولا : تراكم رأس المال:

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية ، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية ، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لإغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك .

إن جوهر تراكم رأس المال يمكن في حقيقة آن امثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع ، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو.

ثانيا :الموارد الطبيعية :

تعرف الموارد الطبيعية" بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض" ، وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية "على أنها أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته" .وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى ، ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي وذلك إن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضا.

ثالثا :الموارد البشرية:

[1] حسام الدين بن ظاهر ، **دور البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013.ص46.

تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك .

– إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية ،ويأتي ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها ، وكون الإنسان غاية التنمية ، فان الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي ، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره ، وضمانات توزيعه بصورة عادلة ، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني ، وانه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها ، وبالتالي كمنتفع منها.

رابعا :التكنولوجيا :

تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة تأسست على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات ، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية ، وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة .

2– عوامل المساعدة على التنمية الاقتصادية [1]:

مما سبق عرفنا بأن التنمية في وسيلة للوصول إلى أهداف محددة و معلومة نلخصها في أربعة نقاط:

1. تغطية جميع الموافق الاقتصادية التي يحتاجها الأمة.

2. تحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع.

3. بناء قوة الأمة الاقتصادية، بحيث تكون قادرة على الصمود وجه التحديات الخارجية.

4. تأمين فرص العمل لكل القادرين عليه.

حتى يمكن للدولة المتخلفة الوصول بعملية التنمية لأهداف المسطرة لها وجب عليها اختبار الإستراتيجية سليمة لتلك التنمية و يقصد بإستراتيجية التنمية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية و الانتقال بالمجتمع من حال الركود الاجتماعي إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي . وهذا الأسلوب يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

[1] نفس المرجع ,

أولا : عامل النمو غير المتوازن للتنمية:

هذا العامل يعتمد على توجيه الاستثمارات نحو عدد محدد من القطاعات الاقتصادية أو الصناعية إلى تتميز بالأهمية التنموية .تمنح هذه القطاعات المحددة تفوق استثماري و بعد ذلك يتم التحول نحو تطوير القطاعات و الصناعات الأخرى . و تتحقق هذه الم ا رحل المتعاقبة نتيجة لحدوث ومشاكل خارجية عن الاستثمارات السابقة في القطاعات السائدة . ففي هذا الصدد فإن نظرية النمو غير المتوازن تفرق بين نوعين من أثار الدفع مثل:

– صناعات ذات الدفع للخلف :صناعة الحديد و الصلب ، حيث تتطلب إستخراج الخام و صناعة الفحم.

– صناعة ذات الدفع للأمام :صناعة البترول ، تؤدي إلى صناعة التكرير و كذلك صناعة البيتروكيماوية.

ثانيا :عامل النمو المتوازن للتنمية:

إن تطبيق أسلوب النمو المتوازن للتنمية و المبنى على أساس الدفقة القوية يرتكز على دفع معدلات النمو إلى أعلى .في جبهة تحريضية من قطاعات الاقتصاد الوطني و ذلك لكسر دائرة التخلف الاقتصادي حيث تؤسس الدفعة القوية بصفة عامة أمرين:

الأمر الأول : في ضرورة الطلب على العديد من المنتجات كبي ا ر لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج ذلك لجني و ف ا رق كبير ة الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية.

الأمر الثاني :يتمثل في أنه لرفع الطلب على أية سلفة بعينها من الضروري أن ترفع مستويات الدخول بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد الوطني كله و يمكن تحقيق ذلك في ظل برنامج شامل ضخم للاستثمار فقط

- من قيامه على أساس الاستثمار الأمثل للموارد.
- الوفاء للاحتياجات الشعب الأساسية و خاصة للطبقات المنتجة منها.
- إعلان المجتمع على إي إراداته في التخطيط.
- استخدام التكنولوجيا الملائمة.

من بين نماذج التنموية الناجحة في البلدان المتخلفة الناجحة (النموذج الياباني) ، هذا النموذج انتهجته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، و حققت نجاحا كبي ا ر في تقدمها و تطورها السريع و بقضائها على التخلف الذي عانت منه ، و أصبحت في السنوات الأخيرة قطبا من الأقطاب الاقتصادية العالمية التي يستدل بها ، وأصبحت عملته " الين " ، عملة صعبة في منافسة الدولار الأمريكي و اليورو ، حيث يعد نموذج الياباني رأسمالي بطريقة جديدة و ذلك بتميز قطاع الدولة رائد في عملية التطور الاقتصادي و الاجتماعي إلى جانب القطاع الخاص فقطاع الدولة يدخل في مجالات اقتصادية التي يتعذر على القطاع الخاص الدخول فيه إما

لضخامة رؤوس الأموال أو لقلة مردودية و الربح فيها . و عند نجاح تلك المشاريع تباع للخواص و قطاع الدولة الحق في الامتلاك و السيطرة بصورة كاملة في قطاع البنوك بهدف ضمان استمرارية تمويل المشاريع الخاصة.

ii. استراتيجيات التنمية الاقتصادية [1]

- يمكن تعريف إستراتيجية التنمية على أنها مجموعة من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات العمل والسياسات المنظمة له والتنظيمات والإجراءات التي ستعمل بها لبلوغ أهداف مرسومة في ضوء القيم والعادات التي يحددها المجتمع لنفسه .وعلى ذلك فأنه على كل دولة أن تضع الإستراتيجية المناسبة لنظامها الاقتصادي والاجتماعي ولا تتبنى إستراتيجية معارة من دولة أخرى تختلف عنها في أهدافها واحتياجاتها ومواردها وقيمها الاقتصادية والاجتماعية ، وبما أن قيم المجتمع وأهدافه واحتياجاته وموارده تتطور وتتغير بمرور الزمن فأن الإستراتيجية التي تتقرر للتنمية يكون لها محور زمني لا بد من تحديده .وتكون إستراتيجية التنمية إما طويلة الأمد أو متوسطة الأمد ، حسب طبيعة الأهداف من جهة وحسب إمكانية تأمين الموارد اللازمة واستخدامها لبلوغ الأهداف المنشودة .ولا شك في أن وضع الإستراتيجية المناسبة له أهمية في ترجمة الخطط إلى برامج تنفيذية وبالتالي يكون للتخطيط الاقتصادي دور هام في عملية التنمية .اتبعت البلدان المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية ونتناول في أدناه الاستراتيجيات المختلفة لتنمية الاقتصادية كالتالي:

1- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام و التنمية الصناعية بشكل خاص.

وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية و مادية و بشرية الخ... ، وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية:

- ✓ توفير كميات اكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة و للعاملين في الصناعة بشكل خاص.
- ✓ زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة و الخدمات.
- ✓ توفير الصرف الأجنبي لاسترداد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.

[1] نفس المرجع، ،ص49.

- ✓ الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.
- ✓ يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي.
- ✓ الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية.
- ✓ يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

2- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

دور الصناعة في التنمية الاقتصادية:

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية و إنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فان التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وهو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع ومن بين الآثار الايجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يلي:

- تصنيع الموارد الأولية الزراعية:

إن تطور القطاع الصناعي في أي بلد يعتمد على المحاصيل الزراعية المختلفة وتحويلها إلى منتجات مصنعة، ومن هنا فان الصناعة تعمل على تصريف الإنتاج الزراعي وتأمين الأسواق له، من جهة وكذلك رفع قيمة الموارد الأولية عند تحويلها إلى منتجات نهائية والاستفادة من القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.

- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها:

إن القطاع الصناعي ينتج مختلف أنواع السلع المصنعة، منها ماهو للسوق الداخلي ومنها ما هو للتصدير ويوفر العملات الأجنبية للاستفادة منها في توفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

- يساهم في توفير من العمل اكتساب المهارات:

نظرا لحاجة القطاع الصناعي المتنامي إلى القوى العاملة فان توسع القطاع المذكور من شأنه ان يوفر فرص العمل للعاطلين عن العمل كليا و للعاطلين جزئيا كما هو الحال في القطاع الزراعي، ولذلك فان القطاع الصناعي يساهم في خلق وزيادة الدخول للعاملين.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

إن تطور و توسع القطاع الصناعي من شانه أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي إذ انه يساعد على تقليل الاعتماد على تصدير المواد والسلع الأولية والتي تخضع إلى التقلبات في عوائد صادراتها ،وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من السلع المصنعة الأمر الذي ينعكس على النتائج المحلي الحقيقي وعلى ميزان المدفوعات وعلى نسب التبادل التجاري .ويعمل على تجنب التقلبات وأثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

3- إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

تبين مما سبق أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة وكذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة . كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة .

و بذلك فان كل واحد منها يخدم الأخر ولا يستغني عنه ، لذلك فان أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذن إلى الاثنين معا.

4- إستراتيجية الحاجة الأساسية

اتجه المفكرون والمعنيون بالتنمية نحو إستراتيجية جديدة هي إستراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان ، من غذاء وكساء وسكن وتعليم وخدمات صحية ...الخ. وقد ظهرت في السبعينات وأيدها البنك الدولي وهدف أصحاب هذه الإستراتيجية هي أن توفي مثل هذه السلع والخدمات من شانه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة اكبر مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء .

وقد استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاث أهداف :

الهدف الأول :رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف والمدن ، وخاصة الفقراء منهم وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف في العمل .

الهدف الثاني : التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية والماء الصحي .

الهدف الثالث : تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة .

5- إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة

التنمية المستدامة تسعى إلى الاستخدام الأمثل و يشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر للأجيال المستقبلية.

و يركز مفهوم التنمية المستدامة على الملائمة بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية لذا فهي تعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية .والسبب في وجود الهدر في الموارد هو أن السكان في تزايد مستمر بينما إن الموارد الطبيعية تتناقص بشكل كبير . لذلك فان الهدف هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم لمنع استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وإهدار الطاقات .

إن التنمية المستدامة تعالج مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان ، لان العيش في بيئة من الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة .

وأخيرا فان التنمية المستدامة وجوهرها هو الإنسان ، كما هو الحال مع المفهوم الأساسي للتنمية البشرية. وعليه فقد أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

6- إستراتجية التنمية المستقلة

لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلى أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها .

خلاصة الفصل

يبين هذا الفصل ماهية كل من المتغيرين والأهداف المرجوة من كلاهما وذلك لفهم الموضوع وسهولة التغلغل فيه حيث تم بداية توضيح ماهية البنوك التجارية من نشأتها وتعريفها والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها إلى غاية وظائفها ومواردها واستخداماتها واهم السياسة المصرفية التي تتبعها كما قمنا أيضا بتوضيح ماهية التنمية الاقتصادية وأهدافها وكذا العوامل واستراتيجيات التي تتم من خلالها وفي الفصل الثاني سنقوم بالدخول في صلب الموضوع وذلك بالربط بين المتغيرين وذلك بتوضيح العلاقة بينهما .

الفصل الثاني

تمهيد:

لمعرفة العلاقة بين البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية وجب علينا اولا التطرق الى اهم مصادر التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية في تنفيذ استراتيجياتها لكشف اهمية الدور التنموي للبنوك التجارية.

وتتدخل البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية من عدة جوانب الادخار والاستثمار والتجارة الخارجية وجوانب أخرى.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل هي كالأتي:

- **المبحث الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية**
- **المبحث الثاني:** مشاكل مصادر التمويل وإجراءات إنعاشها في الدول النامية
- **المبحث الثالث: دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية**

المبحث الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

للوصول إلى نتيجة نبرز فيها مشكل التمويل التنمية الاقتصادية، يجب معرفة أولا ماهية التمويل، وما هي المصادر المختلفة لتمويل التنمية.

المطلب الأول: ماهية التمويل

التمويل[1]: اعتبر التمويل على انه وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي لم ينظر للتمويل على أنه يؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية على أي حال وقد حاول بعض المحللين في السنوات الأخيرة مثل: (EDWARD CHAW)(ادوارد شاو)(MAKINNON RONALD) (رونالد ماكنين) أن للسياسة التمويلية تأثير قوي على التنمية [2].

* ومن خلال ما سبق تحدد تعريفا للتمويل كما يلي:

<< توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك >>.

ويعرف كذلك بأنه: << البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشأة >>[43].

ومنه فالتعريف الإجرائي لتمويل التنمية فيعني تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع [5].

---

[1] مالكولم جيلز وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ، الرياض، ص51 ص63.

[2] نفس المرجع،ص 534 ص، 536.

[3] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، الأردن، دار الفكر، ط1 ، 2000، ص77.

[4] السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص.8.

المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

ويمكن تقسيمها إلى[1]:

I- الادخارات الاختيارية: هي تلك الادخارات التي يقبل الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا وتتمثل في:

1- مدخرات القطاع العائلي: وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:

* مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.

* الودائع في البنوك وصناديق التوفير.

* الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.

* سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

2- مدخرات قطاع الأعمال: ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص، وادخارات قطاع الأعمال العام << الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز .Deficit) (Spending وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية [2]>>.

II- الادخارات الإجبارية: وهي ادخارات تقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

1- الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص،288.

[2] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**،الجزائر :دار هومة، 2000، ص63، 64.

من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.[1]

2- التمويل التضخمي: وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد:[2]

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتأكل قيمتها ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك.

- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار.

- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات << زيادة الواردات ونقص الصادرات >>.

- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.

- يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.

3- الادخار الجماعي: هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات[3].

* إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية على اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية.

[1] د: محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق،ص،347.

[2] عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، عمان، المجدلاوي،1999،ص،ص.47.46.

[3] يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العمة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية،ص.50.

المطلب الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي:

I- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وأنشئ هذا البنك لعدة أغراض أهمها[1]:

* تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.

* تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.

* توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.

* المؤسسات المساعدة للبنك الدولي[2]: هناك ثلاث مؤسسات مساعدة له.

* مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام 1956: وينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.

* مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960 وتعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة وآجالها طويلة تقدم للدول النامية << شديدة الفقر ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا أو أقل >>.

[1] يونس أحمد البطريق، نفس المرجع، ص.51.

[2] عادل أحمد حشيشي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2000، ص،ص،173.172.

* الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تهدف على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، وتأسست عام 1988[1].

3- صندوق النقد الدولي: ويعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية.

2- المنح والإعانات: تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو عبرات فنية.

3- القروض: قد تكون عامة أو خاصة: فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيآت تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيآت التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أو الهيآت الدولية التابعة لها، أو هيآت التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل الإقليمي[2].

4- الاستثمار الأجنبي: يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية[3] بها:

وهو ينقسم إلى نوعان[4]:

* **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة.

[1] يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص62.

[1] السبتي وسيلة، مرجع سابق،ص.13.

[3] WWW.ULUMINSANIA.NET. LE 21/2/2006

[4] عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ،ص.54 ص.52.

*** الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

المبحث الثاني: مشاكل مصادر التمويل وإجراءات إنعاشها في الدول النامية

إن من أهم العراقيل التي تواجه إخفاق برامج التنمية الاقتصادية هي مشكلة التمويل الأداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية إلى جانب الإدارة الاقتصادية الكفأة للموارد المتاحة. وسوف نبرز عوائق مصادرة كل نوع منها على حدا.

المطلب الأول: عوائق مصادر التمويل الداخلي

بالنسبة للادخار العائلي: نواجه عدة عوائق تعيق التنمية نذكر منها:

1- انخفاض الدخول: بلغ متوسط دخل الفرد في إفريقيا في أواخر السبعينيات حوالي: 400 دولار سنويا، وفي بعض دول آسيا لم يتجاوز: 300 دولار سنويا. وذلك لارتفاع الميل للاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الادخارات[1].

2- أثر المحاكاة: أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.

3- عدم كفائية أجهزة تجميع المدخرات: مثل المؤسسات المالية والتي تتلائم وظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.

4- عدم استقرار القوة الشرائية للنقود: حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.

بالنسبة لقطاع الأعمال: وتتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة وعدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع والقطاع العائلي. نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول، كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

بالنسبة للقطاع الحكومي[2]: من أهم أسباب انخفاض الإيرادات الجارية للدولية قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق:

- ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.

[1] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص،352.

[2] السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص16.

- اتساع نطاق العمليات العينية << المقايضة >>.
- عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال.
- انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة.
- بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها:[1]
- فقدان الثقة في المصارف وبالتالي اللجوء للاكتناز.
- الابتعاد عن المنافسة المحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.
- ضيق أسواق الأوراق المالية.
- هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، علي الليثي، مرجع سابق، ص262.

المطلب الثاني: عوائق مصادر التمويل الخارجي.

إن أول ما يواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية هو العراقيل التي تواجه صادراتها ونذكر منها:

1- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.
2- ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.
3- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.
4- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية.
5- عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
6- فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

* ومن أهم هذه العوامل التي كان تأثيرها كبيرا على المديونية الخارجية للبلدان النامية في هروب رؤوس الأموال المحلية إلى المراكز المالية الدولية لدى البنوك المحلية وتراكمها لدى المراكز المالية الدولية والتي تقوم فيما بعد بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية والتبعية المالية لها والقبول بشروطها المجحفة، أي بالرغم من مساعدتها للدول النامية فهي تخدم أكبر الدول المقرضة.[1]

[1] السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص،ص.17.18.

المطلب الثالث: الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل

تنقسم إلى قسمين:

أولا: إنعاش مصادر التمويل الداخلي

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشكل تحصيلها ومن أجل مواجهة ذلك يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخار وذلك من خلال:

1- مدخرات القطاع العائلي: ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها ما يلي[1]:

- التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد.

- تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدواة الادخار لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.

- انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينة.

- توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.

- تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وفائدته في تأمين مستقبلهم.

- زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.

2- مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخراته على السياسة التبعة من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات.

3- المدخرات الإجبارية: يكون الادخار الحكومي من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي ومنع التهرب الضريبي والزيادة من مستوى الإيرادات الجارية والتقليل من النفقات إلى جانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي.

[1] نفس المرجع.

أما فيما يخص التمويل الضخمي فمن أجل تفادي مخاطره يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار[1]

ثانيا: الإجراءات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية

يعد رأس المال الأجنبي عنصرا هاما في عملية التنمية خاصة في المراحل الأولى لها، ومن هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى ضرورة توافر مايلي:

- البيئة السياسية والاستقرار السياسي.
- واقع ترتيبات سعر الصرف في القطر المضيف والنظام المصرفي له.
- التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيفة إضافة إلى هذا نجد أنه بالرغم من أزمة المديونية التي تعاني منها هذه الدول، إلا أن هذه الهيئات الدولية يجب اقتناعها بالمسؤولية في الأزمة الاقتصادية ودفع للمساهمة في جعل البيئة التجارية الدولية داعمة للتنمية.

بالإضافة أنه يجب على الدول النامية أن تحقق تكامل اقتصادي إقليمي من خلال التناسق والتعاون فيما بينها، ويجب أن تنظم إلى الأسواق العالمية (على المستوى الدولي) بإصلاح الاختلالات في نظمها.[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية،ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**،الاسكندرية،الدار الجامعية،2000، ص177.

[2] WWW.esawa.Org. Le 22/02/2005.

المبحث الثالث: دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية

يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال منحها الائتمان لعملاء لتمويل مشاريعهم وكذلك من خلال عمليات الادخار والاستثمار الادخار والاستثمار وكذا تمويل التجارة الخارجية.

المطلب الأول: الائتمان المصرفي[1].

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية و أدركت الحكومات أهمية هذا النشاط المصرفي في حسبانها ، ودور هذه البنوك عند إعداد الخطط التنموية السنوية وغيرها.

ويمكن تقسيم عمليات الائتمان المصرفي من حيث طول مدة الائتمان أو من حيث الغرض منه، أو من حيث الضمانات المقدمة. والتقسيم الرئيسي للائتمان المصرفي هو تقسيمه من حيث المدة وحسب طبيعة العملية التي بحاجة إلى التمويل، وينقسم إلى ائتمان قصير الأجل، ومتوسط الأجل ،وطويل الأجل ، وأساس هذا التقسيم مرتبط بالقصد من الاقتراض، فإذ كان القصد هو تمويل احتياجات تسيير المنشأة وكذلك المعاملات الاستهلاكية وهى احتياجات ومعاملات قصيرة الأجل، فالائتمان هنا يكون قصير الأجل. أما إذ كان القصد من التمويل هو تلبية (احتياجات التجهيز ،معدات والآلات ...)وكلها مجهودات لا تنوي المنشأة بيعها بل استعمالها في الإنتاج اليومي، وهذا يتطلب تمويلا استثماريا ولفترة أطول بكثير من الحالة السابقة، أي تمويلا من هذا النوع لابد له من موارد ليست مكرسة للاحتياجات الجارية، والائتمان الطويل الأجل هو الذي يستجيب لهذا النوع من التمويل.وستتناول الدراسة هذا المطلب من خلال نقطتين، الأولى نتعرض من خلالها للائتمان القصير الأجل على إن نتناول في النقطة الثانية الائتمان المتوسط والطويل الأجل.

1. الائتمان القصير الأجل:

الائتمان المصرفي قصير الأجل، هو من أكثر الأصول ربحا بالنسبة للبنوك التجارية وأقلها سيولة إذ ليس من حق البنك أن يطالب العميل بتسديد قيمة الائتمان قبل أن يحين تاريخ استحقاقه .والائتمان القصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري، ولتمويل قطاعي الأعمال والتجارة أي تغطية احتياجات الأفراد والمنشأة من رأس المال، فمن المفروض أن المنشأة والأفراد في ممارسة نشاط تجاري أو صناعي يحتاجون إلى

[1] سعيدات وتومي ،مرجع سابق،ص48.

موارد تمويلية تفوق الموارد الذاتية فتلجأ للبنوك التجارية للحصول على ائتمان يغطي الفرق بين الموارد المطلوبة والموارد المتاحة ذاتيا، ويكون هذا الائتمان بطبيعته قصير الأجل لأنه يتحدد بدورة رأس المال ويمنح للمنشأة بغرض بناء الأصول المتداولة المؤقتة التي تشمل النقدية والاستمارات المالية المؤقتة والمخزون السلعي والحسابات المدينة، ومدة هذا الائتمان سنة واحدة ولا يتجاوز السنتين، والوفاء به يتم مع نهاية العملية التي استهدف تمويلها. وينقسم الائتمان القصير الأجل إلى أربعة أنواع هي:

أولا:اعتمادات الاستغلال الإجمالية:

- **تسهيلات الصندوق** :وهي تسهيلات تقدمها البنوك التجارية لفترة لا تتعدى الشهر، وهى تختص عادة بمساعدة المنشأة في دفع المبالغ المستحقة عليها، والتي تفوق ما هو موجود في خزينتها،وقد تستخدم في تسديد نفقات أجور المستخدمين أو تمويل الفترة الفاصلة بين استحقاق الديون و تحصيل الحقوق. ولا يجب استعمال هذه التسهيلات إلا لبضعة أيام من الشهر، ويجب على العميل أن يرجع حسابه دائنا بمجرد تحصيل المقبوضات ، لان الاستعمال السيئ لهذا الاعتماد سيحوله إلى اعتماد على المكشوف لهذا فان البنك حريص على اجتناب حدوث مثل هذا التحول.
- **السحب على المكشوف** :وهو نوع من القروض القصيرة الأجل المستعملة في الاستجابة للاحتياجات الخزينة، و لا تحدث هذه الاحتياجات تفاوتا بسيطا فيها كما هو الحال بالنسبة لتسهيلات الصندوق، بل هي خلل دائم بين الإيرادات ومصارف الخزينة.

ويفرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها مبالغ تفوق رصيده الدائن في الحساب الجاري، ويوقف البنك فرض الفائدة بمجرد عودة الرصيد من مدين إلى الدائن.

- **قرض الموسم** :هو عبارة عن تسليف تقدمه البنوك التجارية على الحساب الجاري، وقد تصل فترته إلى تسعة أشهر، ويتم استعمال هذا التسليف في الحالات التي تتصف فيها دورة الإنتاج أو البيع بالموسمية . ويكون الغرض من هذا التسليف تغطية التكاليف المرتفعة خلال الفترة المتعلقة بالمواد الأولية، أو التخزين، أو النقل،...الخ .ويشترط البنك في حالة هذا النوع من التسهيلات تقديم مخطط تمويل الموسم حتى يتمكن البنك من اتخاذ القرار على أساس معلومات دقيقة.
- **الاعتماد التوصيلي** :وهو اعتماد يمنحه البنك إلى احد عملائه، في انتظار استكمال عملية مالية مكفولة برهن وأكيدة تضمن تسديد هذا الاعتماد.

والمنشأة لا تلجأ إلى الاعتماد التوصيلي إلا إذا كانت العملية المالية مؤكدة أو شبه مؤكدة ويمكن أن يأخذ هذا الاعتماد عدة أشكال:

-انتظار زيادة رأس المال.

-إعداد إجراءات إصدار سندات.

-الإعداد لعملية طرح أسهم جديدة.

-انتظار إتمام إجراءات بيع العقارات أي في مرحلة التوثيق.

وهذه العملية يجب أن تتميز بضمانات كافية لتحقيقها ،و إلا فان البنك سيلجأ إلى تغيير نوع الاعتماد، ففي حالة ما إذا قام البنك بتقديم هذا الاعتماد لمؤسسة ما على أساس طرح سندات للاكتتاب خلال الأشهر القليلة القادمة، فان البنك يقوم بتقدير احتمالات نجاح هذا الاكتتاب وعلى ذلك فان البنك يبني قراره فيما يخص منح الاعتماد التوصيلي .فإذا أعطى موافقة ولم ينجح الاكتتاب فان الاعتماد التوصيلي سيتحول إلى وسيلة تمويل لإنشاء مصنع. وفي هذه الحالة فان الاعتماد سيمتد إلى عشرة أو خمسة عشرة سنة، والبنك حريص على ان لا يصير الاعتماد التوصيلي إلى هذه الحالة.

ثانيا:إعتمادات الاستغلال الخصوصية:

وتتمثل في الاعتمادات المقدمة من طرف البنوك التجارية من اجل تمويل أصول متداولة، ومن أهم هذه الاعتمادات وأكثرها استعمالا ما يلي:

- **السلفة على البضائع** :وهي تمويل يمنحه البنك على أساس رهن بضاعة مخزنة ويتم الحجز على البضاعة المرهونة كمقابل لضمان هذه السلفة، حيث تتلخص هذه العملية في نقل حيازة البضاعة المرهونة من عند المدين إلى الدائن مباشرة أو بصفة غير مباشرة تجعلها في حيازة طرف أخر، والذي يضمن الحفاظ عليها خلال مدة السلفة ويتعهد للدائن بعدم التصرف فيها إلا بإذنه بالإضافة إلى هذا فان البنك يهمه التأكد من طبيعة وجودة وقيمة البضائع المرهونة، ولهذا فهو يترك هامشا كافيا بين السلفة التي سيمنحها وقيمة الرهن المقدم لضمان حقه.
- **السلفة على الصفقات العمومية:**تحقق الدولة منشآت من طرق ومدارس ومستشفيات بواسطة تحرير عقود الصفات مع المقاولين، وتنفيذ هذه الصفقات يتطلب من المقاول تمويلا معتبرا وعلى مدة طويلة وفي نفس الوقت تدفع الإدارات مبالغ جيدة لكنها تتأخر في أغلب الأحيان في عملية التسديد. والبنوك التجارية تساهم بشكل واسع في تمويل صفقات الأشغال العامة وذلك بقبولها التسليفات المضمونة برهن لصالح المستفيد من الصفقة الذي يصبح مدينا هذه المبالغ المقدمة إليه من طرف البنك سوءا بعد إنجاز الأشغال أو بعد توزيع البضاعة التي كانت موضوع الصفقة .وتمويل البنوك لهذا النوع من الصفقات يمثل خطورة عليها بسبب المشاكل التقنية التي يمكن أن تواجه المقاول أثناء التنفيذ، ولكي يكون البنك

محميا يجب أن يكون دين المقاول على الإدارة التي تنوى الوفاء به بواسطة رهينة الصفقة، وتحرير عقود هذا النوع من الصفقات يتم عن طريق:

- **1-المناقصة** :وهي اقتراح أسعار من طرف الموردين والمقاولين المهتمين بالصفقة موضوع المناقصة في وثيقة تسمى" عطاء "ويتم اختيار العطاء الذي يستوفي كل الشروط و أحسنها من بين العطاءات المقدمة.
- **2-دعوة لتقديم العروض** :ويستعمل هذا النوع عندما يكون العمل موضوع الصفقة يتطلب من أصحاب العطاءات أن تتوفر لديهم كفاءات تقنية خاصة وقدرات مالية كافية والدعوة عامة للمنافسة أو محصورة إذا كانت موجهة لمجموعة معينة من مؤسسات اختيرت مسبقا من طرف الإدارة، والعرض الذي يقبل ليس بالضرورة أن يحوي اقل الأسعار، ولكن أكثرهم أهمية مع الأخذ في الحسبان كلا من السعر و الفوارق التقنية ومدة التنفيذ.
- **3-الصفقة بالتراضي** :وهذه الصفقة تتم عن طريق اتفاق ودي ومباشر بين الإدارة ومقاول معين، وهذه العملية غير مسموح إلا في حالات خاصة، كأن تكون المنافسة مستحيلة إذا كانت الأعمال المطلوب تنفيذها ذات اختصاص عالي وتوجد مؤسسة واحدة قادرة على إنجازها.

وتتدخل البنوك التجارية لتمويل الصفقات العمومية بطريقتين:

أ. **منح الكفالات** :تقدم البنوك التجارية للمؤسسات التي تشارك في المناقصات كفالات متعددة حسب مراحل تنفيذ الصفقة وهي:

– كفالة المناقصة :المؤسسة عندما تشارك في المناقصة بصفة عمومية، فإنها تبقى ملتزمة بالعرض الذي قدمته لمدة تسعين يوما في الغالب، وذلك ابتداء من تاريخ آخر أجل لتقديم العرض، فإذا أرسى عطاء المناقصة على المؤسسة ولم تقم بمتابعة عرضها تصبح ملزمة بتعويض يتوافق مع بنود سجل الأعباء، وتقوم المؤسسة بتقديم كفالة مناقصة تسلم عن طريق البنك الذي تتعامل عن طريقه، و بمجرد تقديم هذه الكفالة المصرفية تعفى المؤسسة المشاركة في المناقصة من الكفالة النقدية المقررة في سجل الأعباء.

– كفالة التنفيذ الكامل :تلزم الإدارة المكلفة بتنفيذ الصفقة بتقديم الكفالة المقررة في سجل الأعباء لتضمن التنفيذ الجيد للصفقة. وتقوم البنوك التجارية بتعويض الدفع الفوري بمنح توقيعاتها، وهذا تجنبا للانخفاض المعتبر في السيولة.

كفالة لحفظ الضمان :في إطار تنفيذ الصفقات العمومية يتم استلام الأعمال من طرف الإدارة على مرحلتين:

– **الاستلام المؤقت** :وهو استلام يثبت أن الصفقة التي أرسى عطاؤها على المؤسسة قد تم إنجازها كليا بما يتوافق وبنود سجل الأعمال والإمضاء على وثيقة الاستلام المؤقت يسمح بدفع المبالغ المتفق عليها .وتحتفظ الإدارة بالنسبة 5% من قيمة الصفقة لمدة سنة كضمان للعيوب التي يمكن ان تظهر على الأشغال المنجزة.

– **الاستلام النهائي** :ويكون بعد انقضاء مهلة الضمان، ليسمح للإدارة بالتأكد من الجودة العالية للأعمال المنجزة، بعد تحضير قرار الاستلام النهائي والإمضاء عليه، و في حالة عدم وجود عيوب في الأشغال المنجزة، تقوم الإدارة بدفع المبالغ التي احتفظت بها كضمان.

–كفالة الخصم :في إطار تنفيذ الصفقات العمومية يمكن للمؤسسة الوصية على الصفقات أن تستفيد من التسبيقات على الحساب من الإدارة في القيد الحسابي للصفقة، لكن الإدارة لا تسلم هذا النوع من التسبيقات أو الدفعات إلا إذا كانت مكفولة من طرف البنك.

ب– منح الاعتمادات:

وهناك ثلاثة أنواع من الاعتمادات التي تقدمها البنوك التجارية لتمويل الصفقات:

1.اعتماد التمويل الأولي :هذا الاعتماد يتناسب ومرحلة الانطلاق في الأشغال، فالمؤسسة التي تحصلت على الصفقة ولا تمتلك الوسائل اللازمة لتمويل مرحلة الانطلاق تلتمس المساعدة من البنك والمتمثلة في اعتماد التمويل الأولي.

2. اعتماد المرافقة :عندما تكون الصفقة في المرحلة الثانية من الإنجاز، حيث تكون المؤسسة صاحبة المناقصة قد أنجزت جزءا من الأشغال، فان الإدارة لا تستطيع إقرار حق التسديد لهذه المؤسسة، وتبقى مستمرة في متابعة الأعمال وتتأكد من درجة تقدمها، وفي انتظار التحقق الرسمي من الأشغال التي أنجزت، تستطيع المؤسسة المتحصلة على المناقصة أن تلتمس من البنك الذي تتعامل معه على أساس تقدير حالة الأعمال المنفذة، الاعتماد المعبأ للديون المتولدة التي لم تؤكدها الإدارة بعد، وهذا هو اعتماد المرافقة.

3.الاعتماد المعبأ للدّيون المؤكدة :حيث تكون الصفقة في المرحلة النهائية و الأشغال تم إنجازها والإدارة قامت باستلامها، لكن مع ذلك لا يتم تسديد المؤسسة مباشرة، وإنما الانتظار لمدة معينة أمر ضروري بين لحظة تحديد الحقوق ولحظة التسديد النهائي، وفي انتظار انقضاء هذه المدة تلجأ المؤسسة إلى البنك عن طريق الاعتماد المعبأ للدّيون المؤكدة.

4.الخصم التجاري :كلمة خصم معناها حرفيا تخفيض وإنقاص من المبلغ، ومعناها تجاريا هو الخصم نظير الدفع قبل موعد الاستحقاق أو مقابل الدفع الفوري للكمبيالة، ويوصف عادة بأنه شراء وبيع للأوراق التجارية، وعندما يقوم البنك بخصم كمبيالة لها قيمة نقدية فهو يشتريها فورا بمبلغ أقل من قيمتها الاسمية، والخصم في

الواقع هو الفرق بين القيمة الاسمية للكمبيالة وقيمتها الحالية، والخصم التجاري هو تفاوض بين البنك والمؤسسة على حقوق هذه الأخيرة لدى الغير للحصول على تمويل لنشاطاتها بعد التنازل عن سنداتها و أوراقها. وعملية خصم الأوراق التجارية هي من أهم العمليات التي تقوم البنوك التجارية، حيث تسمح باستثمار أموالها لفترات قصيرة الأجل باعتبار ان مدة الأوراق التجارية هي في العادة ثلاثة أشهر،ولا تزيد عن ستة أشهر، ومن وجهة نظر البنوك فان الاستثمار في الأوراق التجارية هو استثمار يتسم بالسيولة التامة لأنها عباة عن قروض قصيرة الأجل تتحول إلى سيولة تلقائيا، إذ من الملاحظ أن البنوك ترتب محفظة أوراقها التجارية بحيث أن البعض منها يستحق كل أسبوع وربما كل يوم، كما ترجع سيولة الأوراق التجارية أيضا إلى إمكانية إعادة خصمها لدى البنك المركزي وعادة يشترط ان تحصل الأوراق التجارية على توقيعين لشخصين على درجة عالية من الثقة وعملية الخصم هامة للعميل إذ تمكنه من الحصول على القيمة الحالية لما يملكه من أوراق تجارية وبدلا من الانتظار لحين ميعاد استحقاق الورقة فانه يلجا إلى البنك وينقل إليه ملكيتها بمقابل حصوله على قيمتها الحالية، وهى تقل عن القيمة الاسمية للورقة ،والفرق بين القيمتين يمثل ريع الصرف ويتكون من العناصر التالية:

1-الفائدة أو سعر الخصم :ويحسب على القيمة الاسمية للورقة التجارية عن الفترة من تاريخ الخصم حتى تاريخ استحقاق الورقة.

2-المصروفات التي يتحملها البنك نتيجة عملية الخصم مثل (أعباء التحصيل ، والكتابة....).

3-المخاطر التي يتحملها البنك نتيجة الخصم[1].

ويشترط في الأوراق التجارية المقدمة للخصم والممثلة للحقوق على الزبائن أن تكون ناتجة عن صفقة معروفة وذات مصداقية .والخصم التجاري يمكن المؤسسة التي تقدم الأوراق * تجارية أو تحمل ثلاث توقيعات التجارية للبنك الممول لها من تمويل خزينته قبل تاريخ الاستحقاق تلك الأوراق في حالة استحالة انتظار تاريخ استحقاقها، على أن تدفع عمولات للبنك الذي يعوضها في الدائنة. ويحتفظ البنك بتلك الأوراق كضمان لتحصيل المبالغ المقدمة وفي حالة عدم تسديد المسحوب عليه في تاريخ الاستحقاق يكون الرجوع لمختلف الموقعين على الورق بما فيهم المظهرين ،كما تجدر الإشارة إلى انه عند تقديم الأوراق التجارية للخصم لدى البنك التجاري يقوم هذا الأخير بدراسة الوضعية المالية لمقدم الورق كضمان أخير لتفادي حالة استحالة الدفع في تاريخ الاستحقاق من المسحوب عليه ،حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار رقم أعمال المؤسسة المقدمة للأوراق وكذا مدة الاستحقاق، وأسلوب تسديد زبائنها.

[1] نفس المرجع، ص52.

ثالثا : الاعتمادات بالتوقيع:

التعهد بالتوقيع هو تعهد يمنح من طرف البنك تحت شكل كفالة أو ضمان احتياطي يدفع لحساب المدين ، إذا كان هذا الأخير عاجزا عن الدفع ،وتوجد أنواع مختلفة للاعتماد بالتوقيع وهي: القبول المصرفي والضمان الاحتياطي المصرفي والكفالة المصرفية.

6.القبول المصرفي : القبول وهو تعهد المسحوب عليه بدفع قيمة السفتجة عند حلول استحقاقها ،هذا القبول يتم بإمضاء المسحوب عليه على ظهر السفتجة مسبوقا بعبارة " Bon Pour Acceptation " لذا فان إمضاء المسحوب عليه كافي لإجراء القبول،أما القبول المصرفي فهو تعهد البنك بدفع قيمة السفتجة المسحوب عليه عند اجل استحقاقها، ويظهر البنك في هذا النوع من العمليات مسحوب عليه.

وعلى اثر القبول المصرفي تكتسب للسفتجة قوة ائتمانية تسهل تداولها وخصمها لدى بنك آخر، وبذلك يهيئ البنك للعميل فرصة الحصول على المبالغ النقدية التي يحتاج إليها، ومن جهة أخرى يستطيع العميل ان يرسل للسفتجة المقبولة من البنك إلى مورده الذي يطمئن إلى التعامل معه،لأنه يصبح دائنا لمدينين العميل المشتري على أساس عقد البيع، و البنك القابض للسفتجة على أساس قبوله لها، ومقابل الائتمان الذي يحققه القبول المصرفي يتقاضى البنك عمولة على أساس نسبة معينة من قيمة للسفتجة المقبولة ،وعلى أساس الخطر الذي يتعرض له البنك من جرّاء التزامه بالقبول.

والقبول المصرفي يتم من اجل تمويل عمليات تجارية ومن اجل تحقيق عملية الائتمان الجماعي.

أ –تمويل العمليات التجارية :يتم اللجوء إلى القبول المصرفي من اجل تمويل العمليات التجارية الدولية ،إذ يلجئ المستورد إلى البنك ويحصل منه على قبول سند سحب يرسله إلى بائعه الأجنبي ،كما قد يلجأ المصدر إلى البنك عندما يكون قد أمهل مدينه في الإيفاء ويطلب الحصول منه فورا على مبلغ نقدي مقابل تقديم مسندات الصفقة وحصوله على قبول تسديد يخصمه لدى بنك آخر، ولا يقتصر استعمال القبول المصرفي على عمليات التجارة الدولية بل يتعدى ذلك لتشمل عمليات التجارة الداخلية.

ب –تحقيق عملية الائتمان الجماعي :يقصد بعملية الائتمان الجماعي اشتراك عدة بنوك في عملية واحدة ،ويتم ذلك عندما يرى احد البنوك أن يشرك بنك واحد أو عدة بنوك معه في أحدى العمليات خوفا من مخاطرها أو لضخامة قيمتها أو الاثنين معا، فيتفق البنكان على ائتمان مشروع ،وهذا الاتفاق يمكن صاحب المشروع من أن يسحب سندات على احد البنوك فيقبلها هذا البنك ثم يقدمها صاحب المشروع للخصم في بنك آخر من البنوك المشتركة في العملية ،كما قد يسحب سند سحب على هذا البنك الأخير، ويخصمه في البنك الأول وتتحقق

مصلحة البنكين بتوزيع المخاطر بينهما إذا وقعت،وبعدم تجميد المبالغ التي يحصل عليها المشروع بالإضافة إلى أن سندات السحب تصبح متمتعة بقوة ائتمانية كبيرة لأنها تحمل ثلاث توقيعات ، الساحب وكل من البنكين.

7. الضمان الاحتياطي المصرفي : وهو الضمان المصرفي الذي يقدمه البنك التجاري لصالح زبونه حيث يسحب عليه أوراق تجارية ،فبصفتها مدينة في عمليات تجارية محلية سابقة لا تقبل الأوراق التجارية المسحوبة عليها إلا بضمان احتياطي من طرف البنك التجاري الممول لها ،وعليه تسهل عملية خصم الأوراق المضمونة، وتختلف أهمية الضمان الاحتياطي اتجاه الدائنين باختلاف التعهدات التي يلتزم بها البنك في هذا الاعتماد لذا لا يمثل ضمان قويا ، إذ يتضمن التزاما نهائيا ومستقلا عن جميع العلاقات السابقة بين العميل ودائنة أو المصرف وعميله ،كما هو الأمر في التزام المصرف اتجاه البائع والمستفيد من عملية منح الاعتماد المستندي.

8.الكفالة المصرفية: الكفالة هي تعهد الكفيل بواسطة عقد التكفل بتسديد دين المدين الأصلي في حالة عجزه عن ذلك ،والتكفل يجب أن يتم كتابيا ،والكفالة بلغة القانون هي ضم ذمة مالية إلى ذمة أخرى في المطالبة بتنفيذ الالتزام ،و الكفالة بصفة عامة تمثل اعتمادا بتوقيع إذا كانت ممنوحة من قبل البنك ، وهذه الكفالات تكون محررة بالأخص لمصلحة الإدارة وأساسا من اجل نوعين من العمليات ، إما لجعل عميل البنك يستفيد من آجال تسوية ممنوحة من طرف الإدارة الضريبية أو الجمركية ،وإما للسماح لعميل البنك بالحصول على سلفيات أو إعفاءات في إطار الصفقات العمومية.

2 .الائتمان المتوسط والطويل الأجل[1]:

أولا: الائتمان المتوسط الأجل :سبق و أن عرفنا الائتمان المتوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض التي يتم سدادها في فترة تزيد عن سنة و تقل عن عشرين سنة، وللبنوك التجارية دور مهم في هذا النوع من أنواع القروض فبعد أن كانت تقتصر في التعامل المالي على التمويل القصير الأجل، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات و المنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات، و غالبا ما يتم هذا النوع من القروض على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها و قيمتها في شروط عقد الإقراض، و يكون سعر الفائدة فيها متوسط الأجل أعلى من سعر الفائدة للقروض القصيرة الأجل.

وتضع البنوك التجارية جملة من الشروط للإقراض المتوسطة الأجل، الهدف منها هو ضمان قدرة المنشآت المقترضة على رد القرض، منها ما يسمى بالشروط العامة التي تتعلق بحجم رأس المال العامل أي أنها تطلب أن لا يقل رأس المال العامل للمشروع عن مبلغ معين، كذلك منع المنشآت المقترضة من الاقتراض سواء كان لغرض متوسط الأجل أو لغرض طويل الأجل ، كما تضع البنوك التجارية شروطا إجرائية متمثلة بتقديم المنشأة

[1] مرجع سابق، عبد العزيز عجمية،ص181.

المقترضة ميزانيتها الختامية وحساب الأرباح و الخسائر للبنك المقرض لتحليلها و الوقوف على المركز المالي للمنشأة ، إلى جانب وضع قيود عدم رهن أو استئجار موجودات المنشأة أو خصم أوراقها التجارية لدى بنوك أخرى.

كما قد تلجأ البنوك التجارية إلى وضع شروط خاصة الهدف منها هو التأكد و التامين التام لسداد القرض من قبل المقترض ، كأن يتم مثلا تحديد وجهة صرف القرض و كيفية التصرف به، و غيرها من الشروط الخاصة التي يرتئيها المقرض، و تتوقف الموافقة على هذه الشروط من المقترض و المقرض على مدى حاجة المقترض للأموال، وتوفر البدائل إضافة إلى مركزه المالي و سمعته في دنيا الأعمال.

وهنا يجب أن نفرق بين ائتمان متوسط الأجل قابل للتعبئة و الائتمان المتوسط الأجل الغير قابل للتعبئة ، فالأول يمكن البنك من عملية إعادة التمويل لدى مؤسسة التعبئة لكن الثاني لا تمكن إعادة تمويله، و التعبئة هي عملية تجعل باستطاعة الدائن أن يحصل على المبالغ التي أقرضها لمدينه و ذلك عبر مؤسسة لتعبئة الديون ، و هي تستوجب في كثير من الأحيان الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة الخاصة بتعبئة الديون و ذلك قبل كل عملية تحصيل ، و بصفة عامة فإن الائتمان المتوسط الأجل معرض أكثر لخطر التجميد و الضياع مقارنة بالائتمان قصير الأجل.

فخطر التجميد يمكن تفاديه بأخذ تعهد إعادة خصم من طرف البنك المركزي أو مؤسسة لتعبئة الديون ، لكن هذا الخطر يمكن أن يظهر مرة أخرى في آجال الاستحقاق، إذا كان أحد المستفيدين من هذا الائتمانات عاجز عن الدفع و يلتمس تأخير أجل الاستحقاق ، ففي هذه الحالة يكون التفاهم مع مؤسسة تعبئة الديون صعبا ، والتجميد يبقى دائما على مسؤولية البنك.

أما خطر ضياع الائتمان المتوسط الأجل فيكون أكبر نتيجة تعرض أعمال المقترض إلى خطر لسبب أو لآخر لذا على المصرفي أن يتحرى الدقة في دراسته لبرنامج السداد المقترح من قبل العميل، و أن يبحث عن ضمانات.

أما الائتمان الطويل الأجل فهو ائتمان لمدة أكثر من سبع سنوات، و هو موجه لتمويل الأصول الثابتة أي الاستثمارات الثقيلة كالمباني، المعامل، التجهيزات الضخمة...الخ، أي أن تكون فترة إهلاكها تتجاوز سبع سنوات و هذا الائتمان يمكن أن يصل إلى 20 سنة في بعض الأحيان.

و قد أصبحت البنوك التجارية تمارس هذا النوع من الائتمان–الذي كان في الماضي حكرا على البنوك ا على ذلك بفضل السماح لها بقبول ودائع طويلة الأجل .المتخصصة –لقدر أما الضمانات المقدمة لهذا النوع من

الائتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الرهن العقاري، الرهن الحيازي أما الفائدة فتحددها السلطات المعنية.

المطلب الثاني: الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الادخار والاستثمار

i. دور الادخار في النشاط الاقتصادي[1]:

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار, إذ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار, لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام.

ولقد أظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبيرة فيما يمكن أن يُحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تُجمع من القلة من ذوي الدخول الكبيرة ولا سيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة, من ناحية, وبعد أن ضغطت المطالب والنفقات المتزايدة للدولة, من ناحية أخرى. وإذا كانت أهمية الادخار أساساً للاستثمار, سواء للفرد أو للدولة أوضح ما تكون في الأحوال العادية, فإنها أشد وضوحاً وأكثر إلحاحاً في مراحل التنمية والتطور, إذ تؤدي المدخرات خدمات جليلة للفرد وللدولة.

ففيما يتصل بالفرد تهيئ هذه المدخرات عوامل الأمان للمستقبل, ذلك أنه بإيداعها أو باستثمارها في أي من الأوعية الادخارية أو الاستثمارية يحصل منها على عائد مجز إما أن ينفقه في مواجهة مطالبه المتزايدة وإما أن يزيد به مدخراته واستثماراته. وتوجه الدولة هذه المدخرات إلى الإنفاق على مشروعات جديدة تزيد من دخول الأفراد وتفتح لهم آفاقاً جديدة وفرصاً أكبر للعمل والخدمة. وتؤدي المشروعات الجديدة إلى توفير المزيد من السلع والخدمات للفرد وتتيح له الحصول عليها بأسعار أفضل.

[1] موسوعة الأبحاث العربية ،http**://www.arab-ency.com/a** البحوث/الادخار، 2015/12/28 ،الساعة 16:45.

وفيما يتصل بالدولة فإن المدخرات تخدمها في تحقيق ما يلي:

- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ولوسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم الذي يصاحب عادة الإنفاق على برامج التنمية والذي تنعكس آثاره في الارتفاع المطرد للأسعار.

- الحدّ من الضغوط التضخمية التي تصاحب الإنفاق على خطط التنمية وذلك بامتصاص الزيادة في الدخول المترتبة على الزيادة في الإنفاق في تكوين مدخرات جديدة

- الحدّ من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على القطع الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الاستثمار الذي يعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام من جهة, وتقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية.

- خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد وزيادة إنفاقهم, ويساعد خفض هذه النفقات على توجيه الوفر المحقق إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات بدلاً من استيرادها.

❖ **الادخار والتنمية الاقتصادية[1]:**

التنمية الاقتصادية, وسيلة لزيادة رفاهية الأفراد وتثبيت دعائم النهضة الاجتماعية والاستقلال السياسي, ترتكز على عملية تكوين رأس المال أو بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة ووضعها موضع الإنتاج. ومن نافلة القول الحديث عن الحلقة المفرغة في عملية التنمية التي تعزو نقص التكوين الإنتاجي إلى قلة الادخار, وقلة الادخار إلى انخفاض الدخل الفردي, وانخفاض الدخل الفردي إلى انخفاض الدخل القومي وزيادة الضغط السكاني, وانخفاض الدخل القومي إلى انخفاض الإنتاجية وعدم استغلال الموارد الطبيعية الذي يعود إلى نقص التكوين الإنتاجي وقصوره عن تحقيق هذه الأغراض.

[1] نفس المرجع السابق.

وللقيام بعملية تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة لا بد للمجتمع من تخصيص جزء من موارده المتمثلة في السلع والخدمات المنتجة لتحقيق هذه الغاية, وهذا في الواقع هو كنه عملية التكوين الإنتاجي أو ما يسمى الوجه المادي لعملية تمويل التنمية.

أما الوجه الآخر لعملية تمويل التنمية فهو وجهها النقدي الذي يتمثل في توفير الأموال النقدية اللازمة للحصول على السلع والخدمات الضرورية لعملية التكوين الإنتاجي. وهذا يبين بوضوح أن النقد في عملية التكوين هذه إنما يستمد دوره من كونه يمثل قوة شرائية تستطيع حيازة جزء من عوامل الإنتاج لتوجيهها نحو تكوين الطاقات الإنتاجية. ثم إن المصدر الحقيقي للتكوين الإنتاجي هو الادخار بوصفه امتناعاً عن استهلاك جزء من الناتج القومي بهدف تهيئته وتوجيهه لأغراض التكوين الإنتاجي.

ii. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية التي لا تطلب لذاتها وإنما لما يمكن أن تحققه من فوائد وأرباح إذ هي واسطة لتبادل السلع والخدمات من يد إلى أخرى لتحقيق الأهداف المسطرة ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن الأهداف المراد تحقيقها هي تمويل الاستثمارات (لطرش،2010،ص57و69).

حيث أن تمويل الاستثمارات المحلية يتطلب تدخل البنوك التجارية وذلك بتوفير القروض و الإجراءات الممنوحة للاستثمار . قبل أن نتطرق إلى أنواع القروض لتمويل الاستثمار نعرف القروض كما يلي:

تعريف القروض:

"تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها"

"الائتمان يعني بوجه عام منح فترة من الوقت من قبل الدائن إلى المدين يتعين على المدين في نهايتها دفع الدين المستحق عليه إلى الدائن"

يعرف الاقتصاديون الائتمان على أنه "تأجير لرأس مال أو لقوة شرائية اعتماداً على الثقة التي يستحقها محل تجاري معين لما يتضمنه الائتمان من مخاطرة كبيرة".

القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار فهي التي تتعلق بتمويل الحصول على الآلات والمعدات، وهو يعرف بالتمويل المتوسط الأجل، أما إذا كان يتعلق بتمويل العقارات، فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل، ونظرا لصعوبة هذا التمويل تم استحداثه بادخار عمليات القرض الايجاري، وسنتطرق إلى هذه الأنواع كما يلي:

1- **قروض متوسطة الأجل:** توجه لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز مدتها 7سنوات مثل الآلات والمعدات وتجهيزات الإنتاج... ولأنها أكثر تعرضا لاحتمالات عدم التسديد نتيجة للتغير على مستوى المركز المالي للمستثمر (المقترض) وهنا نميز نوعين:

أ- قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة: هنا يعني أن البنك المقرض بإمكانه عادة خصم أوراقه المالية لدى بنوك أخرى أو لدى البنك المركزي الذي يسمح له بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها، دون انتظار آجال الاستحقاق.

ب- قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة: يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو بنك تجاري، ويكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر أزمة السيولة لذلك يجب على البنك أن يحسن دراسة القرض وبرمجتها زمنيا لتجنب عجز خزينته.

2- **قروض طويلة الأجل** : هي قروض في الغالب سبع سنوات وتمتد أحيانا الى غاية عشرين سنة ، وهي تمول المشاريع الكبيرة مثل الحصول على العقارات ونظر لضخامة مبلغها وطول مدتها، فتقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى عليها عادة البنوك التجارية.

3-**الائتمان الايجاري:** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك بتأجير آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مقابل دفع أقساط تسمى" ثمن الإيجار".

وتتضمن هذه الأقساط جزء من شراء الأصل مضافا إلى الفوائد ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل قد حوله، وعند نهاية فترة الإيجار تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات:

أ- إما أن تطب عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا.

ب- إما أن تشتري هذا الأصل وبالتالي تنتقل ملكيته إلى المؤسسة المستأجرة.

ج- أو الامتناع عن تجديد العقد وعن شراء الأصل، وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

القروض الحديثة لتمويل الاستثمارات

- القرض الايجاري:

عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو مؤسسة مؤهلة قانونيا بوضع الآلات والمعدات أو الأصول المادية بحوزة مؤسسة على سبيل الإيجار, مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها, ويتم التسديد على أقساط يتفق عليها الأطراف المتعاقدة وتسمى ثمن الإيجار وفيما يلي أهم أنواع القرض الايجاري:

- القرض الايجاري للأصول المنقولة:

يستعمل هدا النوع من التمويل من طرف المؤسسات التي ترغب في الحصول على أصول منقولة,كالآلات والمعدات ووسائل التجهيز والنقل التي تعد ضرورية لنشاط المؤسسة ودلك على سبيل الإيجار.

- القرض الايجاري العقاري:

يهدف هذا النوع إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل أصلا من بنايات شيدت أو هي في طريق التشييد, وحصلت عليها المؤسسة المالية المؤجرة لتسلمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسات المستأجرة لاستعمالها في نشاطاتها المهنية مقابل ثمن الإيجار.

وفي نهاية فترة الإيجار تعطى إمكانية الحصول النهائي على الأصل,أو تتاح لها إمكانية الاكتتاب المباشر أو غير المباشر للأرض التي أقيم عليها البناء .

ومن خصائص القرض الايجاري أن المؤسسات المستأجرة غير مطالبة بدفع المبلغ الكلي للاستثمار بل بدفع ثمن الإيجار فقط, والذي يعتبر اقل بكثير من ثمن الاستثمار.

دور القطاع البنكي في تعبئة الاستثمار لأغراض التنمية[1]:

يعد القطاع البنكي اليوم دعامة أساسية لبنا أي اقتصاد حر يقوي من دعائم أي دولة ويدفع بها نحو

[1] محمد خالد المهايني، **أهمية دور المصارف في عملية التنمية والاستثمار في العالم العربي والتحديات التي تواجهها**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي، القاهرة ،6و7 افريل 2008 **ص1و2**.

عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا سيما إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي و ا زاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة خاصة إذا استطاع هذا القطاع أن يساهم في خطط التنمية و الاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات.

كما تعد المؤسسات البنكية بأنواعها(البنوك المركزية – البنوك التجارة – البنوك المتخصصة – البنوك الإسلامية – بنوك الاستثمار – البنوك الشاملة – بنوك التجارة الخارجية – بنوك الاستيراد والتصدير – بنوك الادخار)..... أهم المؤسسات التي تلعب دو ا ر هاما في الاقتصاد سواء على الصعيد الوطني أو الدولي للأسباب التالية:

- تؤدي البنوك خدمات ووظائف وأنشطة لا يمكن للأفراد و المؤسسات و الحكومات الاستغناء عنها.
- تعمل الخدمات البنكية التي تقوم بها البنوك على تسهيل أداء النظام الاقتصادي وتسهيل عمليات المبادلة في المجتمع.
- تساهم البنوك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تساهم أيضا في تسهيل مهمة تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدول.
- يسهل الانتشار الجغرافي للبنوك دوليا سواء بفروع ا بشبكة من العلاقات عمليات التبادل الاقتصادي بين المجتمعات مما يساعد على تنمية التجارة الدولية.
- يضع العديد من المواطنين مدخراتهم لدى البنوك .
- تقوم البنوك باستثمار ما لديها من أموال متجمعة في مشاريع الاقتصاد الوطني سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يساعد على نموه.
- للبنوك دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية من ضمنها تشغيل اليد عاملة .
- تقوم البنوك بدور اجتماعي هادف وفعال بالتصدي لمشكلة الفقر والبطالة من خلال ما تقدمه من قروض صغيرة وبفوائد ميسرة كما تقدم البنوك الإسلامية خدمات اجتماعية هادفة للربح.
- تنفيذ خطط الدولة التنموية الاقتصادية والاجتماعية .

– إن البنوك والاستثمار شيئان متلازمان لصنع عملية النمو و التنمية على أساس مستدام خصوصا وان القطاع البنكي يشمل المنصة التمويلية الأولى والرئيسية للأنشطة الاستثمارية في الدول وان المرحلة الراهنة تتطلب اليوم أكثر من أي يوم مضى فتح الأسواق أمام حركة التجارة و الاستثمار و البنوك بكل يسر وفعالية وحيوية لان التجارة و الاستثمار والبنوك تشكل الأقطاب.

المطلب الثالث: تمويل التجارة الخارجية[1]

- من أهم العمليات المستعملة في هذا المجال:

الاعتماد المستندي:

تعريف: هو تعهد يصدر عن البنك (فاتح الاعتماد) بناء على طلب العميل الذي يدفع مبلغا معينا مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقا للشروط المتفق عليها ، والاعتماد المستندي يهدف إلى تشجيع التجارة الخارجية من خلال ضمان حق كل طرف من أطراف التعاقد، وقد نشأ نظام الاعتماد المستندي من خلال الحاجة إلى إجراء المعاملات التجارية عن طريق وسيط محل ثقة من المصدّر و المستورد حتى يطمئن المصدّر إلى ان بضاعته بيعت بالسعر المتفق عليه وانه استلم ثمنها حالة شحنها ،وحتى يطمئن المستورد كذلك إلى انه لا يدفع ثمن البضاعة إلا بعد التأكد من شحنها واستلامه لمستندات شحن البضاعة وملكيتها ، وقد أطلقت صفة المستندي على هذا النوع من إلاعتمادات وذلك بسبب انه يستوجب تقديم مستندات معينة ووثائق محددة كمستندات الشحن و الفواتير المتعلقة بالبضاعة وغير ذلك من المستندات المطلوبة.

و يمكن تلخيص الآلية التي تتم بها عملية الاعتماد المستندي كما يلي :

1. يتم الاتفاق بين المصدر والمستورد على مواصفات البضاعة و عددها و حجمها و سعرها و طريقة الدفع و الشروط الأخرى ، و يتم هذا الاتفاق من خلال البريد و الزيارات الشخصية.... الخ.

2. يقوم المستورد بفتح اعتماد مستندي في البنك الذي يتعامل معه لمصلحة المصدّر بالقيمة المتفق عليها،حيث يقوم المستورد بتعبئة فتح طلب الاعتماد الذي يتضمن عدة بنود من أهمها (اسم المستفيد المصدر و عنوانه وعدد ومواصفات البضاعة المتفق عليها و قيمة الاعتماد و غير ذلك من المعلومات الهامة)، و يقوم المستورد أيضا بتقديم الضمانات المطلوبة أو دفع التأمينات اللازمة للبنك المحلي.

3.يتصل البنك المحلي بمراسله في الخارج و يبلغه بتفاصيل الاعتماد المستندي و باسم المستفيد و عنوانه.

4.و يقوم البنك المراسل في الخارج بالاتصال بالمستفيد و يبلغه بأنه قد تم فتح اعتماد مستندي باسمه من قبل المستورد و يخبره بتفاصيل هذا الاعتماد.

5.يقوم المستفيد بتوفير البضاعة بإنتاجها وتجميعها أو شرائها جاهزة من السوق حسب المواصفات المطلوبة و يقوم بشحنها بالوسيلة المتفق عليها.

6. يقدم المستفيد الذي شحن البضاعة مستندات الملكية و مستندات تثبت شحن البضاعة إلى البنك المراسل في الخارج و تسلم قيمة البضاعة المشحونة في البنك.

[1] علودة نجمة دامية، **دور المؤسسات المصرفية في تمويل التجارة الخارجية-** مذكرة ماجيستير،جامعة تيزي وزو،2014،ص47.

7.يقوم البنك المراسل بإرسال المستندات المطلوبة إلى البنك المحلي و تسجيل قيمة الاعتماد المستند عليه.

8. يستلم البنك المحلي مستندات الشحن والملكية و يقوم بالاتصال بالمستورد ليحضر إلى البنك لاستلام المستندات و دفع قيمة البضاعة و إقفال ملف الاعتماد المستندي.

9. يقوم المستورد المحلي بالتخليص على البضاعة و دفع الرسوم الجمركية المطلوبة.

ومن خلال استعراض آلية عمل الاعتماد المستندي ،يمكن القول بأنه للاعتماد فوائد عديدة لكافة الإطراف ، فبالنسبة للمستورد فانه يكون واثقا من أن البضاعة قد تم شحنها وانه لن يدفع الثمن إلا بعد وصول المستندات المتعلقة بشحن البضاعة،أما بالنسبة للمستفيد فإنه يكون واثقا أن بضاعته قد تم بيعها،و فيما يتعلق، بالبنك المحلي فإنه سيتقاضى عمولة معينة نتيجة خدماته التي قدمها في هذا المجال بالإضافة إلى أن التأمينات التي يأخذها تشكل مصدرا تمويليا له، أما بالنسبة للبنك المراسل فإنه يتقاضى عمولة تتوقف و دوره في الاعتماد فإذا كان دوره كمبلغ للاعتماد فإن عمولته تختلف عما إذا كان دوره معيرا للاعتماد أي يكفل دفع قيمة الاعتماد المستفيد على شرط أن تكون المستندات المقدمة مطابقة لشروط الاعتماد المستندي.

خلاصة الفصل

بعد الغوص في التنمية الاقتصادية وأهدافها ومصادر تمويلها وصلنا إلى أنه لا يمكن لأي دولة الاستغناء عن دور البنوك التجارية كمصدر جد هام لتمويل التنمية في العصر الحديث لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم.

وبما أن نظريات التنمية الاقتصادية لها أهمية كبيرة لنجاح المشاريع التنموية فهي من أهم الركائز التي ركز عليها الاقتصاديون حيث تساعد على وضع أسس متينة للقيام بأي مشروع تنموي كما أن النجاح أي مشروع تنموي يتطلب وضع مقاييس مناسبة تسمح بقياس درجة التنمية المتوصل إليها.

وعملية التنمية لا تتم بسهولة وبدون عوائق إذ توجد العديد من العقبات التي تواجهها وتحد من تقدمها. تلعب القروض البنكية دورا كبيرا في تمويل التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تمويل الإنتاج والاستهلاك والقيام بتسوية المبادلات.

كما أن لها تأثير كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية إذ تعد العامل الذي يساعد على خلق مناصب شغل وتمويل التجارة الخارجية وكذا تمويل الاستثمارات والادخارات.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد القيام بإعطاء فكرة حول البنوك التجارية وكل الجوانب الخاصة بها وكذا تعرفنا على التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها التي من خلالها أدركنا الأهمية الكبيرة التي تحظى بها البنوك التجارية في إطار عملية التنمية الاقتصادية من الناحية النظرية البحث في هذا الموضوع تطبيقيا فقمنا بدراسة احد المشاريع التي قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة– بتمويلها ومعرفة الإضافة التي قدمها هذا المشروع لعملية التنمية الاقتصادية وعليه قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالأتي:

- **المبحث الأول:**تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR"
- **المبحث الثاني:** منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- **المبحث الثالث:** دراسة تطبيقية لمشروع إحدى المؤسسات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأثره على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR"

للقيام بتطبيق الدراسة على الواقع تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي هذا المبحث سنقدم البنك نشتته وأهدافه وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وتطوره

- قبل تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا بد من إلقاء الضوء على نشأته في بضعة اسطر وباختصار.

نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي رأى النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 86. 106 الصادر في 11 جمادى الأولى 1402 هـ الموافق لـ 1982/03/11 حيث اعتبر آنذاك وسيلة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الزراعي و ترقية الريف.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس المال قدرة 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون نقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع تحمي البنك وتجعل معاملته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

1. مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR [1]

إن إعادة الهيكلة بالنسبة للقطاع المصرفي أدت إلي ميلاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، وذلك بهدف تطوير القطاع ألفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

[1] www.badr-bank.dz بتاريخ 03/05/2015 الساعة 14: 10 .

وتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلي شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلي 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 افريل 1990، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار وغيرها، وقد بلغ رأس المال المصرح به للبنك لعام 1999 ما يقارب 33 مليار دينا ر جزائري، وبلغت ميزانيته أواخر 1999 حوالي 426 مليار دينار.

فقد وسع البنك شبكة فروعه ووكالاته فمن 18 مديرية جهوية و140 وكالة التي ورثها من البنك الوطني الجزائري إلي 29 مديرية جهوية و173 وكالة في سنة 1985 أي بعد 3 سنوات فقط من تأسيسه ثم 41 مديرية جهوية و290 وكالة وأكثر من 7000 موظف في عام 2001 ثم أصبح يتألف من 42 مديرية جهوية.

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري، يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنكا للتنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح القروض المتوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت، وتمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي الزراعي، الري، والصيد البحري، كتغطية مختلف العمليات المالية لجميع الوكالات الزراعية، وتلبية احتياجات النشاطات الفلاحية وقطاع الغابات، والمؤسسات الفلاحية، وجمع النشاطات التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي(أطباء، صيدليين، حرفيين،...) وجمع الهياكل والنشاطات المرتبطة بتطوير القطاع الريفي ككل.

ويحتل المرتبة الأولى على الوطني والمرتبة13 على مستوى إفريقيا و688 على المستوى العالمي من بين 4100 بنك عالمي، ويتواجد مقره الاجتماعي في الجزائر العاصمة 17 نهج العقيد عميروش، صندوق بريد 544 الجزائر.

2. مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

لقد شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثلاث مراحل أساسية تتمثل في:

- **المرحلة الأولى من 1982-1990:**

في هذه المرحلة اتخذ البنك هدفه في الاهتمام في تحسين موقعه في السوق المصرفي وخاصة في المناطق الريفية عن طريق العمل على ترقية العالم الريفي من خلال فتح عدة فروع في المناطق الزراعية وتكثيفها، حيث

اكتسب الخبرة والكفاءة العالمية في مجال تمويل صناعة الأغذية الزراعية والصناعة الميكانيكية الزراعية، وامتازت هذه المرحلة بتخصيص البنوك ،لذلك اقتصر البنك على تمويل القطاعات ذات الأنشطة الفلاحية .

- **المرحلة الثانية من 1991-1999 :**

بموجب صدور قانون 90 /10 المتعلق بقانون النقد والقرض الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى متعددة، كالصناعة والتجارة والخدمات دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربط به علاقة متميزة، وقطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة .

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام الآلي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية عبر مختلف وكالات البنك، حيث مرت هذه المرحلة إلى ما يلي:

- **في سنة 1991:** تم إنشاء نظام (swift) لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.
- **في سنة 1992:** وضع برمجيات (logiciel sbu : system bancaire universel) وهو عبارة عن شبكة معلوماتية تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، وإدارة العمليات النقدية ، وإدارة الاستثمار، والوصول عن بعد إلى حسابات العملاء).

✓ تجهيز مختلف الخدمات المصرفية.

✓ حوسبة جميع عمليات التجارة الخارجية ،ويتم تجهيزها الآن بفتح الاعتمادات المستندية لمدة 24 ساعة كحد أقصى.

✓ تنفيذ مخطط جديد للحسابات على مستوى الفروع والوكالات.

❖ **في سنة 1993:** إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى الشبكة المصرفية.

❖ **في سنة1994:** بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في إعداد بطاقة الدفع والسحب BADR.

❖ **في سنة 1996:** إدخال عملية الفحص اللاسلكي (télétraitement)، فحص وانجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي وقت وجيز (معالجة وبيع الخدمات عن بعد).

❖ **في سنة1998:** إعداد بطاقة الصراف الآلي للسحب مابين البنوك CIB (bancaire carteinter).

- **المرحلة الثالثة من 2000-2006 :**

وقد تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العامة لبعث نشاط جديد في مجال الاستثمارات المربحة و إنعاش الاستثمار الإنتاجي وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، وهذا ما أدى إلي رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المؤسسات المصغرة ، ورفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة، حيث وضع بنك بدر برنامج خماسي لتحسين الخدمات وعصرنة البنك في المجال المحاسبي والمالي، حيث تميزت هذه المرحلة بما يلي:

❖ **في سنة2000:**

– القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية للبنك وفقا للمعايير الدولية.

–تعميم نظام شبكة الاتصال المحلية مع إعادة تنظيم البرمجيات (SYBU) في خدمة العميل .

❖ **في سنة2001:** تدعيم مجال المحاسبة والمالية والعمل على تحقيق الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، حيث وضع بنك الفلاحة نظاما جديدا في المجال المحاسبي والمالي من أجل معالجة الحسابات المودعة ومراجعة الملفات الخاصة بالاقتراض في أسرع وقت ففي الوقت الحاضر ما بين 20 إلى 90 يوم تتم مراجعة الملفات الخاصة بقروض الاستثمار والاستغلال وذلك من خلال إنشاء مكاتب خاصة لها كالوكالات والمديرية العامة وحتى أنها أنشأت للزبائن مكتب لخدمتهم الشخصية يسمي بـ : (LE SERVISE Personnalisés).

❖ **في سنة2002:** تعميم مفهوم البنك الجالس(la banque assise)والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك، وبالتالي أصبح البنك الفلاحي والتنمية الريفية البنك الأول في الجزائر بشبكاته المختلفة والكثيرة الحركة والنشاط وأصبح رأسماله يفوق 5,8 مليار دولار و30 % يمثل التجارة الخارجية.

❖ **في سنة 2003:** إدخال نظام(SAYRAT) وهو نظام تغطيه الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية، وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

❖ **في سنة2004:** لقد كانت سنة2004 مميزة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الصك عبر الصورة، فبعد أن كان تحصيل شيكات البنك

في مدة قد تصل إلي 15 يوما، أصبح بإمكان العملاء تحصيل شيكات بنك Badr في وقت وجيز وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر.

كما تم تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية le guichet automatique de billets المرتبطة ببطاقات الدفع الذي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة.

- **في سنة2005:** قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذه المرحلة إلي إعادة تخصيصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها.
- **في سنة2006:** تم فيها إدخال كل من المقاصة الالكترونية (Télécompensation) و(télé des chèques)، وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف بـ (télé des virements) وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.
- **من سنة 2006 إلي يومنا هذا:** تحسين مشروع البنك الجالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه

1- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لقد تعددت مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتتمثل في ما يلي:

- ✓ تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- ✓ عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين.
- ✓ مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط المصرفي وتقنياته.
- ✓ معالجة كل عمليات الائتمان والصرف الأجنبي.
- ✓ فتح الحسابات للأشخاص حسب طلبهم.
- ✓ تشجيع وترقية الزراعة والصناعات الغذائية والحرف اليدوية.
- ✓ قبول الودائع ومنح القروض.
- ✓ التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة التجار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تهدف بالنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية .
- ✓ تطوير قدرة البنك على ومعالجة المخاطر من خلال:

- أخذ الضمانات الملائمة ميدانيا.

- تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.

- استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في التنبؤ بمخاطر الائتمان.

- متابعة الزبائن وتسجيل المخالفات.

- المتابعة الإدارية والقانونية لمختلف القروض البنكية.

وفي إطار السياسة الائتمانية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ :

- ✓ تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- ✓ إعادة تنظيم إدارة الائتمان.
- ✓ تحديد ضمانات متصلة بحجم الائتمان وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

- ✓ إنشاء بطاقة السحب الالكترونية مابين البنوك.
- ✓ العمل على تخفيض مدة معالجة ملفات الائتمان لتصبح ما بين 20 إلى 90 يوم.
- ✓ تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة تسييراً ملائما.
- ✓ تطوير قدرة البنك على ومعالجة المخاطر من خلال:
  - o أخذ الضمانات الملائمة ميدانيا.
  - o تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
  - o استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في التنبؤ بمخاطر الائتمان.
  - o متابعة الزبائن وتسجيل المخالفات.
  - o المتابعة الإدارية والقانونية لمختلف القروض البنكية.

وفي إطار السياسة الائتمانية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ :

- ✓ تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- ✓ إعادة تنظيم إدارة الائتمان.
- ✓ تحديد ضمانات متصلة بحجم الائتمان وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.
- ✓ إنشاء بطاقة السحب الالكترونية مابين البنوك.
- ✓ العمل على تخفيض مدة معالجة ملفات الائتمان لتصبح ما بين 20 إلى 90 يوم.
- ✓ تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة تسييرا ملائما.

2- أهداف البنك

- ➢ إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي و تجديد الثروة وعصرنتها.
- ➢ إشراك الزراعة و تنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- ➢ توسيع الأراضي الفلاحية و تحسين الخدمات.
- ➢ الزيادة في الربحية من خلال موارد بأقل التكاليف.
- ➢ الإدارة الصارمة للبنك في النقدية سواء بالدينار وبالعمليات الأجنبية .
- ➢ حسن نوعية وجودة الخدمات.
- ➢ تحسين العلاقات مع العملاء وإرضائهم .
- ➢ الحصول على أكبر حصة من السوق .

- إيجاد سياسة أكثر فعالية في جميع الموارد.
- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.
- التطوير التجاري من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق، وإدخال خط إنتاج جديد.
- تطوير المنتجات الزراعية، الغذائية، والصناعية وكذا مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية لدعم المهن الحرة.
- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن.
- العمليات المتعلقة بالقرض والاعتماد المستندي.
- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة,
- توسيع الأراضي الزراعية وتحسين نوعية الخدمات.
- توسيع مجالات القرض في قطاعات أخرى غير المتعلقة بالفلاحة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة

تعتبر المديرية الجهوية هي السلطة الهيكلية للوكالات التابعة لها، وتعمل على التنسيق مع الوكالات، ويتمثل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة– في المخطط التالي:

الشكل رقم(1): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– بسكرة–

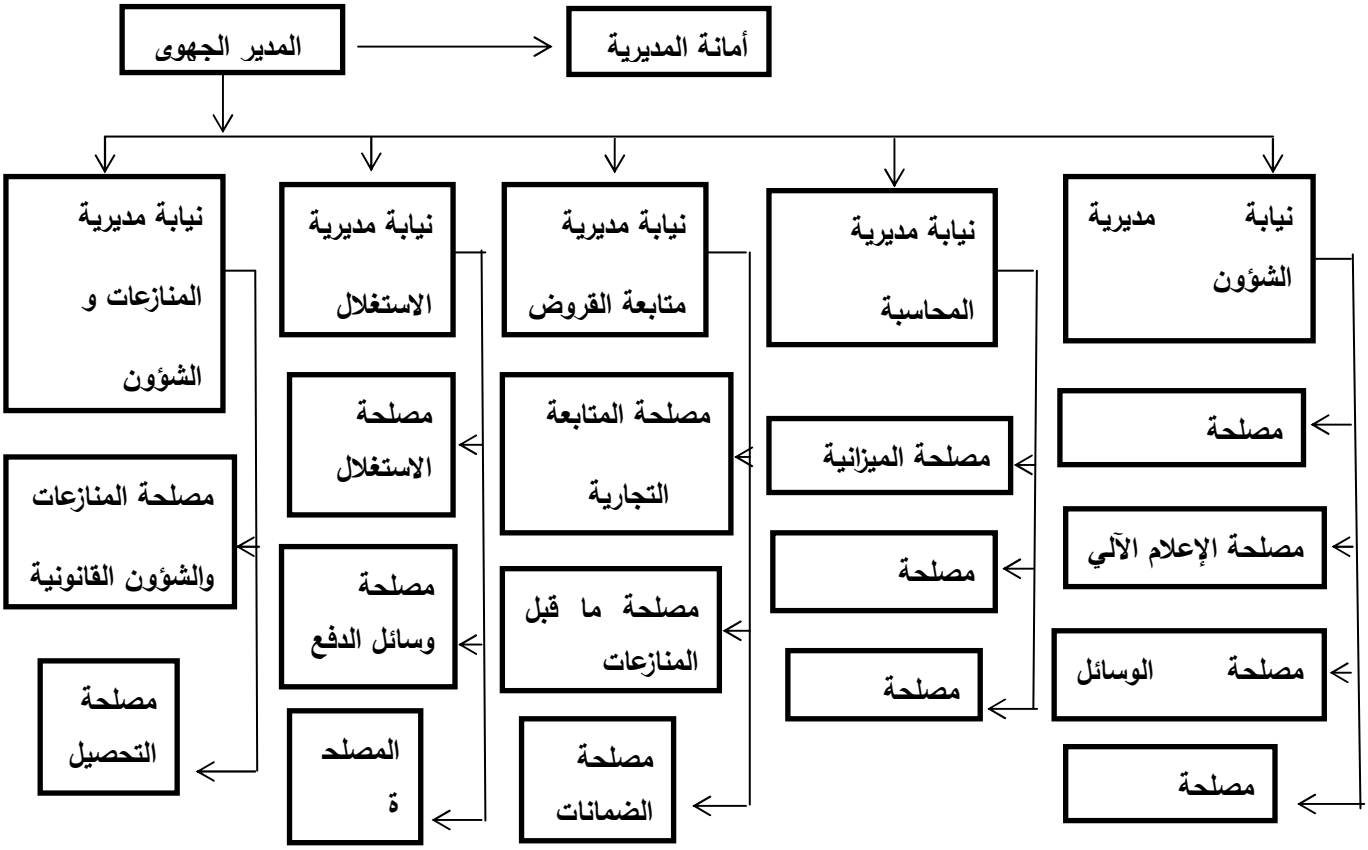

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة تسيير مخاطر القروض وما قبل المنازعات بالمديرية الجهوية لبنك BADR–وكالة بسكرة–

ويضم الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– بسكرة – مايلي:

1– المدير الجهوي: يهتم بالسهر على السير الحسن لمختلف النيابات وتطور البنك حيث يعمل على استقبال العملاء وجذب الزبائن، والمشاركة في مختلف الاجتماعات الولائية والوطنية بتمثيله للبنك بأحسن صورة، ومهمته كذلك المصادقة على الملفات وإمضائها ومراقبتها خاصة ملفات القروض.

2– أمانة المدير: تقوم باستقبال العملاء وتسجيل البريد الوارد والصادر والمكالمات الهاتفية.

3- نيابة مديرية الشؤون الإدارية: (Département Administratif) وتضم المصالح التالية:

- مصلحة المستخدمين: تقوم بالشؤون الخاصة بالمستخدمين مثلا حوادث العمل، المرض، تنظيم الإجازات، الغيابات، والمخالفات، طلبات التوظيف....الخ.
- مصلحة الإعلام الآلي: متخصصة في معدات الإعلام الآلي للبنك والوكالة مثل إدخال البرمجيات، إصلاح الحواسيب،...الخ، واقتراح مخطط عملي للإعلام الآلي البنكي لمتابعة المحاسبة العامة للبنك.
- مصلحة الوسائل العامة: تخص اقتناء الوسائل والمعدات سواء كانت استثمارية دورية أو سنوية مثل الأوراق، المكاتب، أقلام،....الخ.
- مصلحة الأرشيف: تختص بحفظ الوثائق والملفات وتنظيمها.

4- نيابة مديرية المحاسبة: تهتم بالسهر على سير المصالح التالية:

- مصلحة الميزانية: تختص بإعداد الميزانية التقديرية للبنك الخاصة بكل دورة.
- مصلحة المحاسبة: تختص بمراقبة حسابات الزبائن ومحاسبة البنك بصفة عامة، ومراجعة حسابات الميزانية الخاصة به، وكذا دفع أجور العمال.
- مصلحة الجباية: تختص بمراقبة الملفات المتعلقة بالضرائب المقدمة من طرف العملاء.

5- نيابة مديرية متابعة القروض: وتضم ما يلي:

- مصلحة المتابعة التجارية: مكلفة بمتابعة القروض الممنوحة للتجار ومتابعة الإحصائيات المتعلقة بها.
- مصلحة ما قبل المنازعات: مهمتها متابعة القروض لتنبيه الوكالة عند منحها للزبائن القروض لمنع البنك من الوقوع في وضعية حرجة.
- مصلحة الضمانات: متابعة الضمانات المقدمة من طرف العملاء والتأكد من صحتها بالتنسيق مع الوكالة، وتهتم كذلك بتحديث شهادات التأمين.

6- نيابة مديرية الاستغلال: وتنقسم إلى:

- مصلحة الاستغلال: تهتم بدراسة ملفات القروض وقرارات منحها وكل ما يتعلق بالقروض بصفة عامة.
- مصلحة وسائل الدفع: تختص في خدمة طلب الشيكات وبطاقات التوفير وكل منتجات البنك لخدمة العملاء.
- المصلحة التجارية: خاصة بمنتجات البنك والمشاركة في الصالونات الإشهارية للتعريف بالبنك.

7- نيابة مديرية المنازعات والشؤون القانونية: وتنقسم إلى:

- مصلحة المنازعات والشؤون القانونية: تختص في متابعة المنازعات مع العملاء أو غيرهم ومختلف الشؤون القانونية.
- مصلحة التحصيل: تعمل بالتنسيق مع الوكالة لتحصيل الديون الممنوحة للعملاء بالطرق الودية أو بالتراضي وإذا لزم الأمر اللجوء إلي العدالة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–

يضم الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة المصالح التالية وذلك وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية – لوكالة بسكرة–

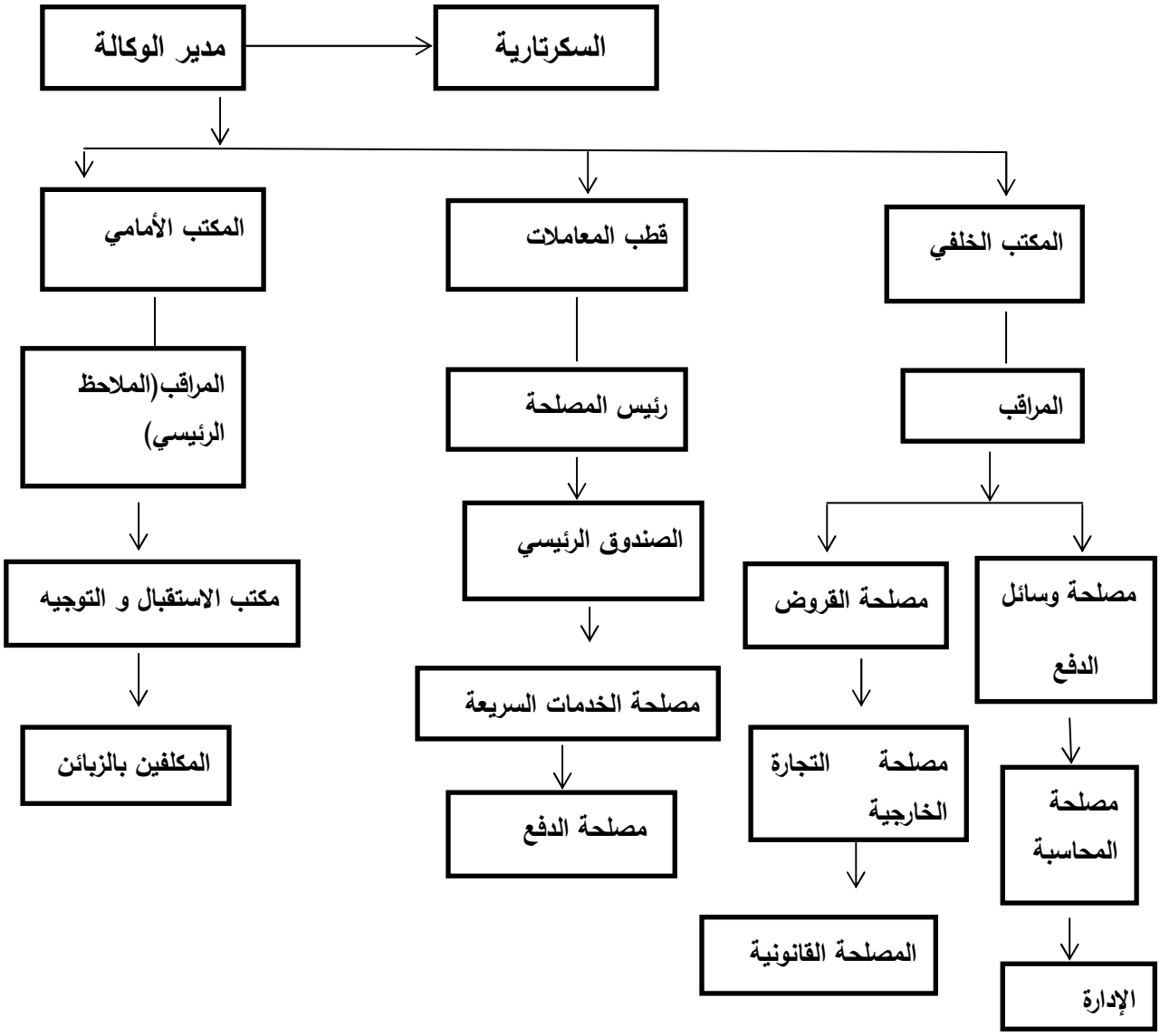

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بسكرة–

ويضم الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة المصالح التالية:

1. **المكتب الأمامي:** وهي جهة استقبال الزبائن ويتضمن ما يلي:

- المراقب (الملاحظ الرئيسي):مهمته استقبال الزبائن ومراقبة جميع المكلفين بالزبائن وسير أمور البنك.
- مكتب الاستقبال والتوجيه: مهمته استقبال الزبائن ومساعدتهم في فتح الحسابات أو طلب الخدمات ومنتجات البنك.
- المكلفين بالزبائن: مهمتهم استقبال الزبائن مع إجراء جميع العمليات المباشرة والغير مباشرة.

2. **قطب المعاملات:** ويتضمن المصالح التالية:

- رئيس المصلحة: يسهر على سير المصالح ومراقبة عمليات المستخدمين في المصالح التالية:

- الصندوق الرئيسي: تتمركز فيه الأموال ويمكن للعملاء من إيداع وسحب الأموال منها شخصيا، وتسحب منه المبالغ التي تفوق 100 مليون دينار.
- مصلحة الخدمات السريعة: يقوم بها المكلفون بالعملاء وهي عبارة عن مصلحة تقوم بفتح الحسابات للزبائن ومعرفة رصيدهم، وإجراء عمليات السحب على الحسابات...الخ.

2. **المكتب الخلفي:** ويضم:

- المراقب: ويراقب المصالح التالية:

- مصلحة القروض: تختص بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض بشتى أنواعها كما تتولى دراسة ملفات القروض وتقديمها حسب المبالغ إلي لجان القروض.
- مصلحة وسائل الدفع: تقوم بالتنسيق مع المديرية الجهوية لإصدار مختلف وسائل الدفع للعملاء.
- مصلحة التجارة الخارجية: تختص بعمليات التجارة الخارجية، وذلك بالقيام بعمليات التوظيف المصرفي للتحويلات المختلفة للأموال من وإلي الخارج.
- مصلحة المحاسبة: تختص بجميع العمليات المحاسبية الخاصة بالوكالة وإرسالها للمديرية الجهوية للتنسيق في ما بينها.
- المصلحة القانونية: تحول إليها ملفات القروض الميؤوس منها، حيث تقوم بالمتابعة القضائية في الحالات المتنازع فيها كذلك واسترداد أموال البنك، وإذا استعصي عليها الأمر ترسل إلي نيابة المديرية الجهوية الخاصة بالمنازعات والشؤون القانونية.
- الإدارة: تعمل على مراقبة جميع الأمور وأنشطة البنك وتسييره.

المبحث الثاني: منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية مجموعة من القروض وتتم وفق إجراءات معينة و تحكم هذه القروض أجال محددة,

المطلب الأول: القروض التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بسكرة–

الفرع الأول: القروض قصيرة الأجل.

و هي قروض تستحق السداد خلال فترة لا تتجاوز 12 شهرا، و تشمل هذه القروض:

- تسهيلات الصندوق.
- .الخصم التجاري.
- الكفالة.
- دفع مسبق ومضمون بهدف الاستغلال : و هو قرض قصير الأجل يتجدد كل عام، موجه نحو دفع مسبق مضمون بهدف الاستغلال المؤسسات مقابل ضمانات على الشكل التالي:
  - أملاك عقارية.
  - سندات مالية من الدرجة الأولى (سندات دولة، أسهم مصرفية، ودائع فورية.)

هدفه تلبية حاجيات العملاء في مجال الاستغلال، و يمكن أن يمتد إلى سنة كاملة، كما يمكن للزبائن الحصول على دفع مسبق يسمى على مدى بضعة سنين أقصاها 5 سنوات من أجل الليونة و التيسير .و هذه القروض السالفة الذكر تمنح في حدود ضيقة، و يمتنع عن منح القروض على المكشوف.

لكنه يتوسع في أنواع أخرى من القروض، و لهذا سنركز في دراستنا على أنواع القروض التي تشكل النسبة الكبيرة من محفظة قروض البنك.

- القروض للخواص :الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
- القروض للمهن الحرة(الشباب الحاصل على شهادات في المهن الحرة كالطب و المحاماة)..في المناطق الريفية.

أما القروض التالية فتمثل القروض التي يتوسع البنك في منحها:

- قروض موسمية: و تكون صيغة تمويلها كالتالي:

إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط لا يتجاوز 10000000 دج يمول بالشكل التالي:

- 10% من مبلغ اللازم يدفعها العميل.
- 90% تقدم له كقرض.

إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط بين 10000000 دج و 100000000 دج يمول بالشكل التالي:

- 20% من مبلغ اللازم يدفعها العميل.
- 80% تقدم له كقرض.

- قرض الرفيق: قد تصل مدة استحقاق هذا القرض إلى 12 شهرا، و يكون معدل الفائدة على القرض مدعم من طرف السلطة العمومية، أي أن السلطة العمومية هي من تتكفل بتسديد فوائد هذا القرض، و في حالة تعثر المقترض يقوم البنك بتمديد فترة القرض إلى 18 شهرا ، لكن يسقط حق المقترض من الإعفاء من تسديد الفوائد، بمعنى يصبح ملزما بتسديد فوائد القرض.

و يمكن تصنيف القرضين السابقين ضمن قروض الاستغلال.

الفرع الثاني: القروض المتوسطة وطويلة الأجل .

❖ **القروض متوسطة الأجل:**

و هي القروض التي تستحق السداد خلال7 سنوات و يشتمل هذا القرض على:

- قرض التحدي :هو قرض مدعم من طرف الدولة، و تكون صيغته دعمه كالآتي5 سنوات الأولى: تتكفل الدولة بتسديد نسبة الفائدة.

- من6إلى7سنوات : يقوم العميل بتسديد 1 %من نسبة الفائدة و الباقي تتكفل به الدولة.
- من 8 إلى 9 سنوات: يقوم العميل بتسديد3 %من نسبة الفائدة و الباقي تتكفل به الدولة.
- من 10 سنوات إلى نهاية مدة القرض:يتكفل العميل بتسديد كامل الفائدة المحتسبة على القرض و المقدرة ب 5.25% .

لذا عادة ما يجتهد المتحصل على قرض الرفيق بتسديد مبلغ قرضه في أقصر مدة من خلال منحه لدفعات مسبقة.

- قروض تمويل المشاريع السياحية : و يقدر الحد الأدنى لهذا النوع من القروض ب : 1000000 دج، أما الحد الأعلى للقرض فهو يقدر ب 50000000 :دج.

معدل الفائدة الذي يحتسب عليه يقدر ب 5.25%.

1- بناء على معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض.

***الصيغة التمويلية لهذا القرض:**

- المساهمة الشخصية تكون بنسبة 40%.
- قيمة القرض ت طي نسبة :60 % من قيمة المشروع.
- الدعم يكون بنسبة 4.5 %من المبلغ لولايات الجنوب(أدرار، بشار، تندوف، بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، الأغواط، ايليزي، تمنراست)أما باقي ولايات الوطن فتدعم بنسبة 3%.

***الضمانات التي يطلبها البنك على هذا القرض:**

- رهن عقار.
- الضمانFGAR
- الكفالة.

- القرض الايجاري : هذا النوع من القروض أيضا مدعم من طرف الدولة .

***صيغته التمويلية:**

- المساهمة الشخصية تكون بنسبة :10%.
- مساهمة الدولة بنسبة :30%.
- مساهمة البنك بنسبة :60%.

و تحسب نسبة 10 % الممنوحة من طرف المقترض على أنها أقساط مسبقة، و 30 % إعانة من الدولة، أما 60% فتفرض عليها فائدة محددة ب :5.25 % و هذه النسبة محددة من طرف بنك الجزائر. و الضمان هنا هو العتاد المؤجر.

❖ **القروض طويلة الأجل:**

و هي قروض تزيد مدتها عن 7 سنوات و قد تصل إلى 20 سنة، و يتمثل هذا النوع من القروض في القروض الاستثمارية و التي عادة ما تكون مدعمة من طرف الدولة.

و تتمثل هذه القروض في:

1.قروض دعم تشغيل الشباب(ANSEJ).

2. قروض للتأمين عن البطالة(CNAC).

3.القرض المصغر (ANJEM).

الفرق بين النوعين الأولين يكمن في سن المستفيد حيث في(ANSEJ) فيكون سن المستفيد بين (19و35سنة) أما في(CNAC)فيكون السن بين (35و55 سنة) .

***الصيغة التمويلية لكل نوع من القروض السالفة الذكر:**

القرض المصغر :لا يتعدى مبلغ القرض 1000000 دج و يمتد أجله إلى 9 سنوات

السنة الأولى : فترة الاستعمال.

3 سنوات : تأجيل.

5 سنوات : استهلاك.

قرض ANSEJ وCNAC:

قد تبلغ قيمة هذا القرض 10000000 دج كأقصى حد و تكون صيغة تمويلهما كالآتي:

أ / مبلغ المشروع لا يتعدى 5000000 دج:

1% مساهمة شخصية.

29% مساهمة CNAC / ANSEJ.

70% مساهمة البنك.

ب /مبلغ المشروع بين 5000000 دج و 10000000 دج.

2% 8مساهمة شخصية.

28 % مساهمةCNAC / ANSEJ.

70% مساهمة البنك.

-كما يقوم البنك بمنح القروض لبناء المساكن الريفية في إطار قابل للتسديد و هي مدعمة من طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL) والصندوق الوطني للسكن(CNL).

المطلب الثاني : إجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: الملف المطلوب في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وإجراءات منح القرض.

- طلب الحصول على قرض.
- عقد يثبت حق استغلال المساحة(عقد ملكية، أو رخصة استغلال قانونية، عقد ترخيص إداري).
- محضر تعيين الوكيل.
- بطاقة فلاح مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية.
- فواتير تقديرية لتكاليف السلعة.
- دراسة تقنية واقتصادية(يقوم بها مكتب للدراسات المحاسبية.)
- الحصيلة التقديرية وحسابات الاست لال على مدى خمس سنوات.
- شهادة توضيح الوضعية اتجاه CNAS وCASNOS.
- قائمة المواصفات الموقعة من طالب القرض وd.s.a .
- قرار منح القرض من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية و الفلاحية بتوقيعDSA ..
- شهادة عدم الاستدانة من الزملاء بما فيهم الصندوق الوطني للتعاضديات الفلاحيةCNMA.

ثانيا: إجراءات منح القرض و كيفية دراسة المالية للملف.

➢ إجراءات منح القرض:

- يتوجه المورد إلى وكالة (ANSEJ / CNAC/ ANJEM) و يطرح المشروع.
- يعين له مستشار يناقش معه هذا المشروع، و يقوم بدراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- تعيين لجنة تقوم بمناقشة العميل للتأكد من أهليته للقيام بذلك المشروع و كذلك مناقشة المستشار للتأكد جدوى المشروع، فجميع المشاريع الممولة في إطار(ANSEJ / CNAC/ ANJEM) من تخضع لموافقة أولية من ذات اللجنة.
- يرسل الملف بعد الموافقة الأولية عليه إلى البنك.
- تقوم بعدها لجنة القروض بمراقبة توفر كل الوثائق المطلوبة في الملف مع التأكد من صحة الدراسة التقني اقتصادية، بعدها تقوم بدراسة و تقييم هذا المشروع بالاعتماد على المعطيات الواردة في الدراسة التقني اقتصادية.

- بعد موافقة لجنة القرض على مستوى البنك(المديرية الجهوية)على منح القرض، ترسل وثيقة القبول للوكالة و يشرع في إتمام الإجراءات الباقية لمنح القرض.
- ترسل الوكالة إشعار قبول للعميل مع طلب تكملة الوثائق الناقصة(لأن الملف الذي تطلبه إحدى الوكالات(ANJEM / CNAC / ANSEJ) ليس نفسه الذي يطلبه البنك.
- يتم فتح حساب بنكي للعميل.
- و بعدها يقوم العميل بوضع مبلغ مساهمته في هذا الحساب.
- بعدها ترسل الوثائق المطلوبة في شهادة القبول للمديرية الجهوية للبنك من أجل المصادقة عليها.
- عندما تضع الوكالة المبلغ في حساب العميل يقوم البنك بمنح العميل شيكا بقيمة الدفعة الأولية و المقدر ب:30% من مبلغ القرض و يكون الشيك مدون باسم المورد،(ويسمى هذا الشيك صك للطلب).
- بعدها يقوم المورد بمنح فاتورة نهائية بمبلغ العتاد للعميل، و يقوم هو بدوره بمنحها للبنك للحصول على شيك ثاني بالقيمة المتبقية من القرض و المقدرة ب70%.
- بعدها يقوم العميل بتثبيت تعهد الرهن الحيازي للعتاد الذي تم تمويل شرائه، و يكون الرهن طول مدة القرض، و كذلك التأمين على هذا العتاد. و هذا في حالة قروض تش يل الشباب و قروض التأمين عن البطالة و القروض المصغرة، أما غالبية القروض الأخرى يكون تعامل العميل مباشرة مع البنك و تبقى الإجراءات المتبعة في منح القرض نفسها .

➢ التحليل المالي للملف.

لا يقوم البنك بالدراسة المالية المفصلة للمشروع أو للمؤسسة، فهو يطلب من العميل إجراء هذه الدراسة لدى مكتب للدراسات المحاسبية، بعدها تقوم لجنة القروض بتقييم الأعمال المالية لهذه المؤسسة أو المشروع بالاعتماد على المعلومات الواردة في الدراسة المالية المفصلة التي قام بها المحاسب.

و تعتمد لجنة القروض في تقييمها ل عمال المالية لطالب القرض على مؤشرين هما :مؤشر الربحية و فترة استرداد أرس المال و باستخدام جدول حساب النتائج المتوقعة.

أ /مؤشر الربحية(IR): بمعنى كل وحدة نقدية مستثمرة كم يترتب عنها من إي إيرادات.

(و هذا حسب (و حتى يكون دخل المؤسسة يكفي لتسديد التزاماتها يجب أن يكون (IR) أكبر من الواحد وجهة نظر البنك.

*كيفية حسابه :مؤشر الربحية = مجموع التدفقات النقدية÷ قيمة الاستثمار .

ب /فترة استرداد رأس المال(DRC): يعبر عن المدة اللازمة لاسترداد رأس المال(كلما كانت هذه الفترة قصيرة كلما كان أفضل).

* كيفية حسابه :فترة استرداد رأس المال = قيمة أ رأس المال÷ التدفق النقدي

ج /جدول حساب النتائج المتوقعة : حيث يتم التقييم أيضا باستخدام جدول للتدفقات النقدية المتوقعة.

المطلب الثالث: آجال معالجة ملفات القروض.

على البنك أن يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض، مع السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقديم و السيطرة على الأخطار، لهذا الغرض تتعين دراسة ملفات القروض بعناية خاصة و معالجتها بالسرعة الملائمة، و عادة ما يكون ترتيب آجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة في ميدان قدرة الالتزام.

❖ آجال دراسة ملفات قروض الاستغلال.

-أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الوكالة /الوكالة المركزية : 20يوما.

-أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الفرع /الوكالة المركزية بصفتها المسئول الأول عن الوكالات: (20 يوم + 20 يوم =40يوم).

-أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص المديرية العامة (20يوم+20يوم+20يوم = 60 يوم).

❖ آجال دراسة ملفات قروض الاستثمار.

-أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الوكالة /الوكالة المركزية: 30 يوم.

-أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الفرع /الوكالة المركزية بصفتها المسئول الأول عن الوكالات :(30يوم+30يوم=60يوم).

-أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص المديرية العامة:(30 يوم + 30 يوم 30+ يوم= 90يوم).

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمشروع إحدى المؤسسات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأثره على التنمية الاقتصادية.

قبل الغوص في الدراسة التطبيقية لأحد المشاريع وتأثيرها على التنمية الاقتصادية سنقوم بدراسة تطور القروض خلال الفترة من 2010الى 2013.

المطلب الأول: دراسة مجموعة من القروض المقدمة خلال الفترة من 2010 إلى 2013.

أولا: قروض الاستثمار:

سنخص بالذكر الملفات المؤهلة و قروض الاستثمار الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة بسكرة– خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى السداسي الأول 31- 03-2013 يمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02): قروض الاستثمار الممنوحة خلال2010الى 2013

السنوات	2010	2011	2012	2013
عدد الملفات المؤهلة	815	1126	2757	539
مبالغ القروض الممنوحة	96632950	1093293300	483141286	54152600

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.

الشكل رقم (03): تطور عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2013.

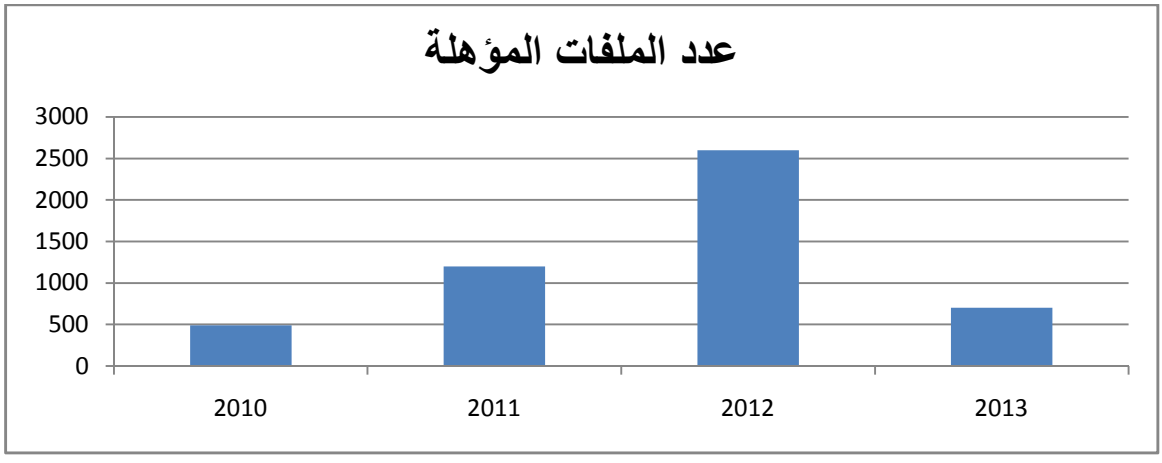

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه .

ونلاحظ من خلال هذا الشكل هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار، حيث أنه في سنة 2011 بلغت الزيادة ب311 ملف ، أما في سنة 2012 بلغت الزيادة ب 1942 ملف مقارنة بسنة 2010 ،و هذا يعني أن هناك زيادة كبيرة في عدد الملفات المؤهلة و هذا ما يدل على زيادة نشاط البنك في دعم و تمويل المشاريع وبالتالي دعم تمويل التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (04): تطور مبالغ القروض المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل بعض المشاريع.

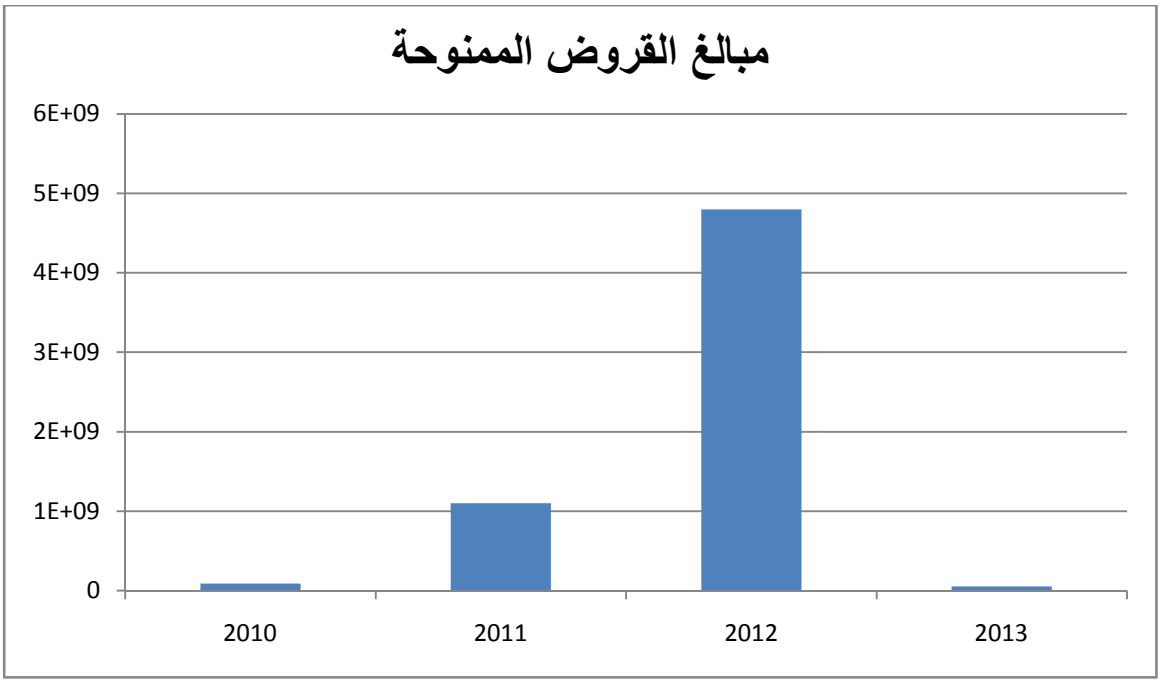

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

و الملاحظ من الشكل أعلاه أن هناك ارتفاعا في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك، خلال سنة 2011، و تواصل الارتفاع بنسبة اكبر سنة 2012 وهذا مقارنة بسنة 2010 ليعاود الانخفاض في 2013 وهذا ما يدل على أن البنك مستمر في زيادة نشاطه و تعاملات البنكية ، مما يساهم في تطوير عملية التنمية.

ثانيا: قروض الاستغلال:

و سيتم في هذا الفرع عرض مختلف الأرقام المشيرة لما قدمه البنك من قروض الاستغلال خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 31-03-2013.

الجدول (03): الملفات المؤهلة و قروض الاستغلال الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة بسكرة– خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى السداسي الأول 31- 03-2013.

السنوات	2010	2011	2012	2013
عدد الملفات المؤهلة	168	181	194	15
مبالغ القروض الممنوحة	121417200	133729000	122583940	24589400

المصدر: وثائق من البنك.

شكل رقم(05): عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال الممنوحة.

و يمكن تمثيل الزيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال الممنوحة من خلال الشكل الموالي:

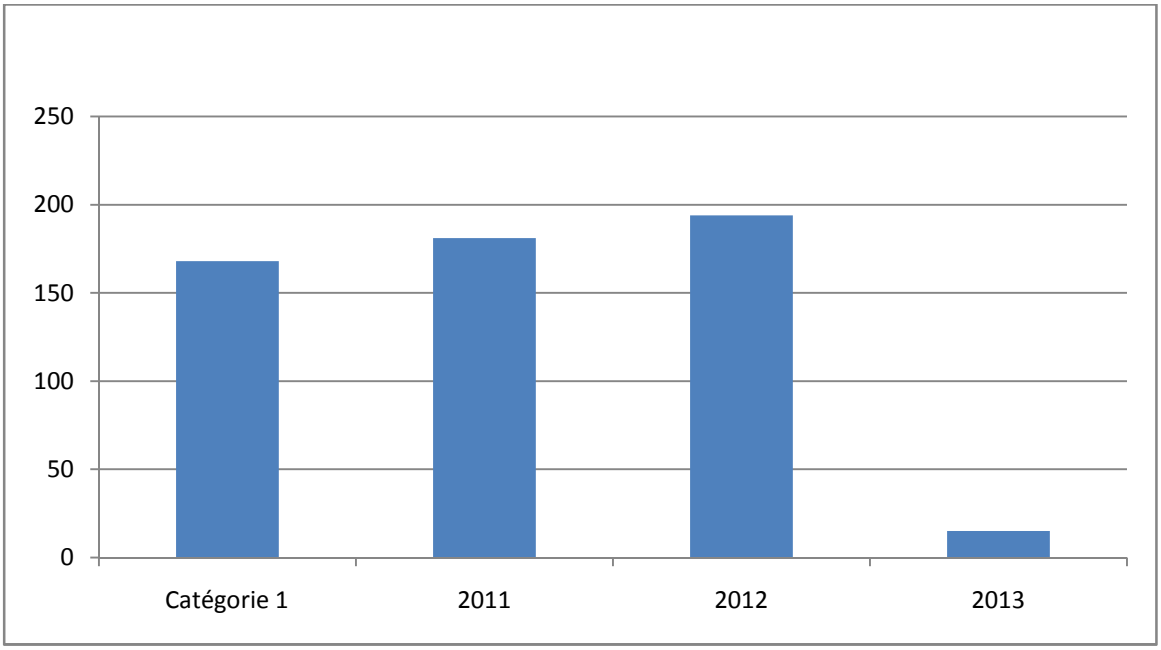

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

و نلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك زيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة حيث في سنة 2011 بلغت الزيادة ب13 ملف، أما في سنة 2012 قد بلغ عدد الملفات المؤهلة 26 ملف مقارنة بسنة 2010. وهذا يعني أن هناك زيادة مستمرة ليتراجع عددها في 2013 في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة.

الشكل رقم(06): تطور مبالغ القروض الممنوحة

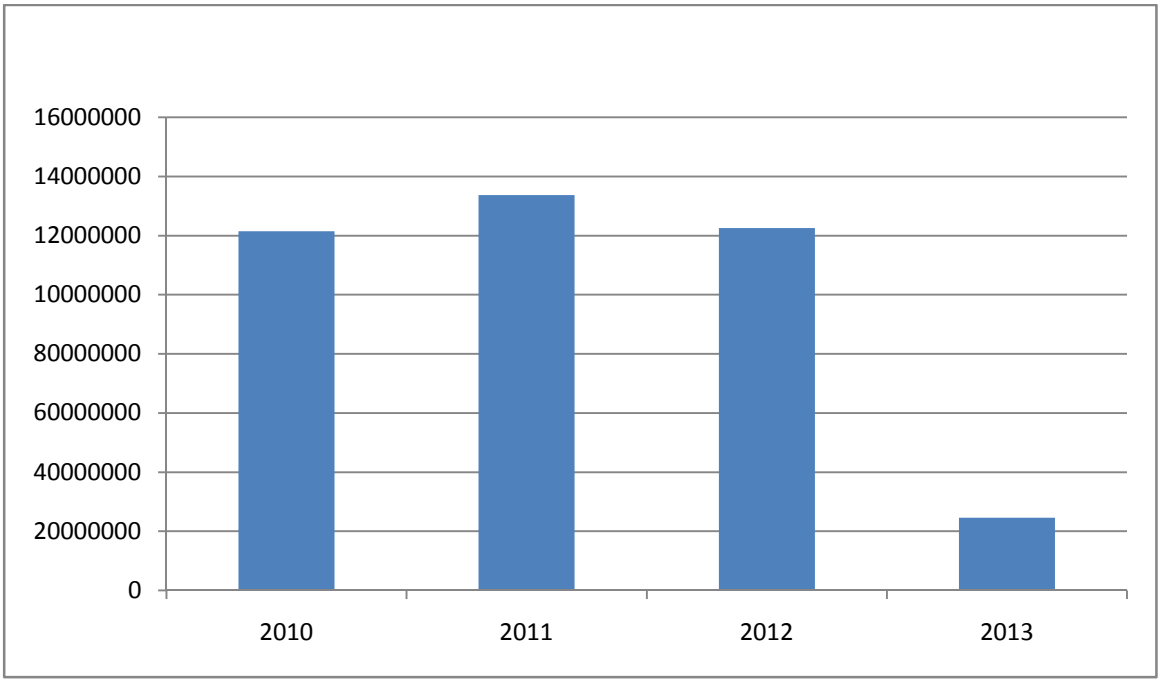

من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

و الملاحظ من الشكل أعلاه أن هناك ارتفاعا محسوسا في مبالغ بالاستغلال المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية– وكالة بسكرة – حيث بلغت الزيادة ما يقارب 12311800 مليون دج سنة 2011 ، لتصل إلى 1166740 مليون دج سنة 2012 مقارنة بسنة 2010 لتنخفض سنة 2013 .

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي.

من أجل إيضاح أكثر للطريقة أو الكيفية التي يتم بها منح قرض من أجل تمويل مشروع ما أردنا الحصول على ملف قرض مؤسسة من أجل التعرف ميدانيا على مختلف الإجراءات المالية والإدارية المتبعة للحصول على هذا النوع من القرض.

❖ تقديم الجهة الطالبة للقرض:

- المؤسسة: ملبنة جهينة لإنتاج الحليب الصناعي.
- النشاط: مؤسسة إنتاجية.
- الطبيعية القانونية: مؤسسة صغيرة و متوسطة.
- مجال النشاط: انتاج الحليب.
- مقرها: طولقة ولاية بسكرة.
- مدة القرض 8 : سنوات.

قام صاحب المؤسسة بطلب قرض متوسط الأجل بمبلغ 1.970.000 دح ومعدل الفائدة مقدر ب1% .

❖ الغرض من القرض:

طلب صاحب المؤسسة قرض متوسط الأجل من أجل شراء الآلات الصناعية لإنتاج الحليب.

❖ تقديم المشروع:

يتعلق المشروع بتمويل مؤسسة صغيرة و متوسطة(A) لغرض إنشائها من أجل زيادة إنتاج الحليب حيث تقدر تكلفة المشروع ب 1.970.000 : دج منها 19700 دج يتكفل بها صاحب المشروع1% والوكالة التي تموله أي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ تقدم ب :29% من تكلفة المشروع، أي 571300 دج، أما البنك يساهم بنسبة % 70 أي يساهم بمبلغ 1379000 دج.

جدول رقم(04): هيكلة تمويل مشروع المؤسسة A

البيان	المبلغ (الوحدة: 1000 دج)
التمويل الذاتي	19 ,7
قرض ANSEJ	571,3
القرض البنكي	1379
المجموع	1970

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

هيكل الاستثمار: **جدول رقم(05):** توزيع تكلفة المشروع للوحدة

البيان	المبلغ
شراء الآلات الصناعية لإنتاج الحليب	1.000.000
شراء مسحوق الحليب	400.000
شراء السكر	200.000
نكهات و أصباغ	120.000
شراء العلب و الأغلفة	250.000
المجموع	1.970.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الفواتير الشكلية المقدمة للبنك.

الضمانات المقدمة للبنك:

- قطعة الأرض بقيمة: 1000.000
- التأمين على المعدات والآلات.
- مباني بقيمة: 20000.000 دج

تكوين ملف القرض: من أجل إتمام الإجراءات اللازمة، يطلب البنك من الزبون(صاحب المؤسسة) تحضير ملف القرض الذي يضم وثائق ومعلومات تخص الزبون بغية دراستها وتقييمها وهذا من أجل التوصل إلى القرار النهائي ويتكون هذا الملف المقدم من العمل على ما يلي:

- طلب خطي(يحمل المبلغ بالتحديد)
- السن فوق 18 سنة إلى 35 سنة (لأنه تابع لوكالة دعم وتشغيل الشبابANSEJ) .
- بطاقة شخصية للحالة المدنية.
- فاتورة شكلية للمعدات(آلات صناعة الحليب، سكر ، نكهة و أصباغ .....)
- قرار تنازل عن الأرض لصالح البنك.
- وعد بالرهن لقطعة الأرض والعتاد.
- المساهمة الذاتية (الدفع نقدا).
- شهادة عدم المديونية.
- تسجيل تأمين الأخطار لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع تجدده كل سنة.

المطلب الثالث: اثر المشروع على التنمية الاقتصادية.

نتائج المشروع: من خلال هذا المشروع تم تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- توظيف 16 شخص 12 من الرجال و4 النساء
- كانت ربحية المشروع أكثر من المتوقعة حيث تمكنت المؤسسة من تسديد القرض وكامل المستحقات.
- نلاحظ انه مع الزيادة في من القروض تصاحبها زيادات في الإنتاج المحلي فبدلا من استيراد بعض المنتجات تقدم البنوك القروض لإنتاجها محليا.
- نلاحظ أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية– وكالة بسكرة – يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية و استغلالية و عدة أنواع أخرى من القروض.
- يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة بسكرة – بدور ايجابي في تمويل المشروعات و هذا ما يؤدي إلى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري.
- نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة عام بعد عام في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومنه توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أكبر شبكة مصرفية في الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويرجع هذا للحجم و نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك والشغل، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية.

الخاتمة

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول الأهمية الكبيرة للبنوك التجارية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية وقد تطرقنا لمعالجة هذا الموضوع إلى أهم موارد و استخدامات البنوك التجارية وأبرز الوظائف الرئيسية التي رفعت من مكانتها أكثر على المستوى الوطني والدولي على حد السواء، كما قمنا بتقديم التنمية الاقتصادية من حيث المفهوم والأهداف والاستراتيجيات كما القينا الضوء على أهم مصادر تمويلها حيث من خلال هته المصادر استخلصنا أن البنوك التجارية هي المصدر الأهم من بين هته المصادر ولها دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ولقد استهدف هذا البحث إبراز دورا لبنوك التجارية وكيفية مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية ، وانطلاق من دراسة وفهم الموضوع من الناحية التطبيقية ,يتطلب تأصيلا نظريا يزيح جوانب اللبس والغموض فيه، قمنا في هذه الدراسة باستعراض الجانب النظري عن البنوك التجارية حيث تعرضت الدراسة لماهية ومهام وأهداف البنوك التجارية، كما تعرضنا إلى التعريف بالتنمية الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على مفهومها وأهدافها وكذا العوامل و الاستراتيجيات المتبعة وقد كان أهم ما تطرقنا إليه من هذه الدراسة هو مصادر تمويل التنمية حيث من خلال هذا العنصر نجيب على إشكالية البحث **ما هو دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية** نظريا أما تطبيقيا وواقعيا قمنا بدراسة تطبيقية وكان مثال على ذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية فكانت النتائج كما يلي:

- **النتائج:**

تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- نلاحظ أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية– وكالة بسكرة – يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمشروعات الاقتصادية، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية و استغلالية و عدة أنواع أخرى من القروض.
- يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة بسكرة – بدور ايجابي في تمويل المشروعات و هذا ما يؤدي إلى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري.
- نلاحظ أنة مع كل زيادة في حجم القروض الممنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحدث توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

وهدا ما قادنا إلى معالجة هدا الموضوع للإجابة على الإشكالية المطروحة وهي:

ما هو دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية طرحت بعض التساؤلات عززت هي الأخرى بفرضيات أولية سيتم اختبارها فيما يلي :

- **الفرضية الأولى:** البنوك التجارية من أهم مصدر من مصادر التنمية الاقتصادية نظرا للأهمية التي تتمتع بها فعملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم إلا بواسطة البنوك التجارية (نقبل الفرضية).
- **الفرضية الثانية:** لأنها هي التي تقوم بجمع المدخرات بهدف إعادة استثمارها في مشاريع تنموية وكذا تسهل معاملات التجارة الخارجية عن طريق التقنيات الخاصة بها (نقبل الفرضية).
- **الفرضية الثالثة:** إن حجم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة– ليس متزايدا عاما بعد عام فنلاحظ انه خلال سنة 2013 قد شهد حجم القروض انخفاضا (نرفض الفرضية).
- **الفرضية الرابعة:** يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة بسكرة – بدور ايجابي في تمويل المشروعات و هذا ما يؤدي إلى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري تم توفير 16 منصب شغل كانت ربحية المشروع أكثر من المتوقعة حيث تمكنت المؤسسة من تسديد القرض وكامل المستحقات، نلاحظ انه مع الزيادة في من القروض تكون هناك زيادات في الإنتاج المحلي فبدلا من استيراد بعض المنتجات تقدم البنوك القروض لإنتاجها محليا (نقبل الفرضية).

- **التوصيات :**

- تشجيع الأفراد على الاقتراض من اجل إنشاء مشاريع مربحة اقتصاديا.
- الاختيار الجيد لنوعية المشاريع الممولة.
- تخفيف بعض الشروط التي تعتبر معيقة لبعض المشاريع الاقتصادية.
- الدراسة الجيدة لتنفيذ المشاريع لضمان نجاحها.

- **الكتب:**

❖ **بالعربية**

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ،الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
- تقي الحسيني عرفان ، التمويل الدولي، عمان، المجدلاوي،1999.
- خشيب جلال ،النمو الاقتصادي ،شبكة الالوكة ، بدون ذكر السنة .
- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية،الجزائر:دار هومة، 2000.
- رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليل يكمي معاصر،دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان،2008.
- سامر جلدة,البنوك التجارية والتسويق المصرفي ،دار أسامة للنشر والتوزيع, الأردن ،2009.
- شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1992.
- الموسمي ضياء مجيد،الاقتصاد النقدي–المؤسسات النقدية–البنوك التجارية–البنوك المركزية ،مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية ،2000.
- عادل أحمد حشيشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2000.
- عبد الإله نعمة جعفر،محاسبة المنشآت المالية ، دار حنين ، عام 1996 .
- عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2003/2002.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية 1998.
- مالكولم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض..2008
- مدحت القرشي ،التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)،دار وائل للنشر والتوزيع ،2007.
- محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الاسكندرية، الدار الجامعية،2000.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2006
- محمد علي الزبيدي،المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية ، دار الفكر المعاصر ،2000.
- محمد ناصر ، إدارة المؤسسات الخدمية، منشورات جامعة دمشق ، 2007.

- محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1972.
- هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، الأردن، دار الفكر، ط1 ، 2000.
- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العمة، الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية.

❖ **بالأجنبية:**

- Hary D.Hatchinson, Income , Employment and Economic Growth, Hall Inc 1984.

➢ **<u>مذكرات :</u>**

- الصادق سعيدات و تومي زرباني وقرعاني،دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة ،2013/2012.
- جلال احمد محمد صالح ،دور السياسة المالية والنقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2006/2005.
- حجيلة بركان و جراد فاطمة ،التحليل المالي في البنوك التجارية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ،جامعة البويرة ،2011/2010.
- حسام الدين بن ظاهر، دور البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة اللسانس في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013.
- صورية عاشوري ,دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية ,رسالة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة سطيف ،2011.
- عربية سعاد دحاوي ، دور القروض في تفعيل الاستثمارات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ملحقة مغنية، سنة 2014/2013,
- عفاف مشقوف و فاطمة الزهراء مصمودي ،دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،2015/2014.
- علي بو عبد الله ,وظائف الإدارة المصرفية , رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة بسكرة ،2006/2005.

- نجمة دامية علودة ، دور المؤسسات المصرفية في تميل التجارة الخارجية. مذكرة ماجيستير ،جامعة تيزي وزو ،2014.
- وسيلة السبتي ، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (د ا رسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2005.

➢ **المجلات :**

- محمد راتول وصلاح الدين كروش ،تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر (2000-2010) ،بحوث اقتصادية عربية،العدد 66 ،2014.

➢ **الملتقيات :**

- بدون ذكر الكاتب،أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزي في الاقتصاد الإسلامي ،المعهد الإسلامي للبحث والتدريب (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية)،البحث رقم 63، سنة1981.
- محمد خالد المهايني، أهمية دور المصارف في عملية التنمية والاستثمار في العالم العربي والتحديات التي تواجهها ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي، القاهرة ،6و7 افريل 200

➢ **مواقع الانترنيت :**

- شبكة ألوكة http://www.alukah.net/culture/0/78320 / 2015/12/28 الساعة 17:00.
- موسوعة الأبحاث العربية http://www.arab-ency.com/a البحوث/الادخار 2015/12/28. الساعة 16:45
- http://www.badr-bank.dz/? Id=présentation §Lang=Fr بتاريخ 03/05/2015 14: 10.الساعة
- WWW.esawa.Org. Le 22/02/2005.
- WWW.ULUMINSANIA.NET. LE 21/2/2006.
- www.badr-bank.dz بتاريخ 03/05/2015 الساعة14 :10 .

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	ميزانية البنك التجاري	6
.2	قروض الاستثمار الممنوحة خلال2010الى 2013	76
.3	الملفات المؤهلة و قروض الاستغلال الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة بسكرة– خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى السداسي الأول 31- 03-2013.	78
.4	هيكلة تمويل مشروع المؤسسة A	80
.5	توزيع تكلفة المشروع للوحدة	81

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– بسكرة–	64
2	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–	67
3	تطور عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2013.	76
4	تطور مبالغ القروض المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل بعض المشاريع.	77
5	عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال الممنوحة.	78
6	تطور مبالغ القروض الاستغلال الممنوحة	79

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	ا
الفصل الأول: ماهية البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية.	
ماهية البنوك التجارية.	
– نشأة البنوك التجارية.....	**7**
– تعريف البنوك التجارية	**10**
– خصائص البنوك التجارية.....	**11**
– أهداف البنوك التجارية.....	**12**
وظائف البنوك التجارية وأهميتها.	
– وظائف البنوك التجارية.....	**13**
– موارد البنوك التجارية	**15**
– استخدامات البنوك التجارية.....	**16**
– أهمية البنوك التجارية.....	**18**
ماهية التنمية الاقتصادية	
– تعريف التنمية الاقتصادية	**20**
– أهداف التنمية الاقتصادية.....	**21**
– عوامل التنمية الاقتصادية.....	**23**
– استراتيجيات التنمية الاقتصادية.....	**27**
الفصل الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالبنوك التجارية.	
مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.	
– ماهية التمويل.....	**34**
– المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية.....	**35**
– المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.....	**37**
مشاكل مصادر التمويل وإجراءات إنعاشها.	
– عوائق مصادر التمويل الداخلي.....	40
– عوائق مصادر التمويل الخارجي.....	42
– الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل	43

قائمة المحتويات

دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية.	45
– الائتمان المصرفي.....	55
– دور الادخار في النشاط الاقتصادي.....	56
– القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار.....	
الفصل الثالث : الإطار التطبيقي للدراسة	
تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR	
– تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره	**65**
– مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية و أهدافه	**70**
– الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**73**
– الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة	**74**
منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
– القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	**78**
– إجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**82**
– آجال معالجة ملفات القروض.....	**84**
دراسة تطبيقية لمشروع إحدى المؤسسات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأثره على التنمية الاقتصادية.	
– دراسة مجموعة من القروض المقدمة خلال الفترة من 2010 إلى 2013.....	**86**
– دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي.....	**90**
– اثر المشروع على التنمية الاقتصادية.....	**92**
الخاتمة	**95**
النتائج والتوصيات	**96**
المراجع	**97**
قائمة الجداول	**99**
قائمة الأشكال	**99**
فهرس المحتويات	**100**